جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة-الجزائر

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم المحاسبة والمالية


مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني

في ميدان: علوم اقتصادية وعلوم التسيير وعلوم تجارية

فرع: علوم مالية ومحاسبة، تخصص مالية وبنوك

بعنوان:

# دور البنوك التجارية في تمويل قطاع البناء والأشغال العمومية

## دراسة مقارنة بين بنكBNA و BEA ورقلة

## خلال الفترة: 2016-2018


*من اعداد الطالبين:*

* احمد مناصرية
* وليد طاهرين


*نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2019/06/17*

امام اللجنة المكونة من السادة:

| | |
|---|---|
| أ / محمد كويسي | (أستاذ مساعد قسم (أ)، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا |
| د/ محمد الهلة | (أستاذ محاضر "أ"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا ومقررا |
| أ/ محمد بركة | (أستاذ محاضر "أ"، جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا |

السنة الجامعية 2019/2018

# إهداء

أحمد لله عز وجل وأشكره الذي أنار لي طريق العلم ومنحني القدرة والصبر ووفقني في إنجاز هذا العمل المتواضع الذي أهديه إلى: من تألمت قبل ألمنا وفرحت قبل فرحنا، إلى من أيقظت ليلها لإراحتنا وسهرت على سعادتنا وكانت بمثابة المشعل الذي يترقب خطواتنا وحلمت دوما أن أكون في أعلى المراتب، إليك انحني إرضاء واقول شكرا لكي *أيتها الأم* أنت أعز وأحب إنسان في الوجود الذي منحني كل الحب والحنان، إلى الذي كان نعم الأب والصديق. وفي نفس الوقت إلى الذي تمنى أن يراني في مثل هذا اليوم إليك أنحني إرضاء وأقول رحمك الله وادخلك فسيح جناته* أيها الأب* وأهدي هذا العمل إلى الذين أعتبرهم نعمة من الله عزو جل زوجتي وابنائي كما أهدي هذا العمل إلى زملاء الدراسة والأساتذة الذين صادفتهم طيلة مشواري الدراسي من الطور الابتدائي إلى الجامعي، وكل من ساعدني في إنجاز هذا البحث من قريبا ومن بعيد، او كما قال الشاعر:

كالبحر يمطره الغمام وماله  فضل عليه لأنه من مائه

احمد مناصرية

# إهداء

الحمد لله وكفى والصلاة والسلام على النبي المصطفى سيدنا محمد وعلى أله وصحبه ومن بهم اقتفى

أما بعد أهدي هذا العمل المتواضع:

إلى من هما عضدي وسندي وبهم أستمد عزيمتيوإصراري، إلى فيض الحنان إلى من تحملت وصبرت وعانت

حتى أهنأ إلى مهجة الروح وبهجة الحياة " أمي" الحبيبة حفظها لله.

إلى الذي حماني بظله ً الوهّاج إلى من كان لي نورا وسراجا إلى الذي سيرني على حب لله وحب رسوله فشكرا "أبي" الغالي أمدك الله بالصحة والعافية.

إلى إخوتي وأخواتي كل باسمه

إلى الأهل والأقارب

إلى كل زملائي في دفعة مالية وبنوك

إلى كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل من قريب أومن بعيد

وإلى كل من علمني حرفا وجلست متعلما بين يديه

***وليد***

# شكر وتقدير

نتقدم بالشكر الجزيل الى كل من ساهم في انجاز هذا العمل ونخص بالذكر:

الأستاذ المشرف المحترم **د/ الهلة محمد** الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته وإرشاداته القيمـة وأعضاء اللجنة رئيس اللجنة والأستاذ المناقش.

كما نتقدم بالشكر الجزيل الى السيد مدير البنك الخارجي الجزائري وكالة ورقلة وكذلك مسؤولي البنك الوطني الجزائري (المديرية الجهوية) ورقلة.

**ملخص الدراسة:**

تهدف الدراسة الى التعرف على مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل قطاع البناء والأشغال العمومية من خلال الاجابة على سؤال الاشكالية المطروح "**ما مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل قطاع البناء و الاشغال العمومية**" و للإجابة على سؤال الاشكالية اتبعنا اسلوب المقابلة الشخصية مع المسؤولين و اطارات البنك و تحليل الاحصائيات المتحصل عليها خلال فترة الدراسة، حيث توصلنا الى اهمية البنوك التجارية في تمويل قطاع البناء و الاشغال العمومية للنهوض بالبنية التحتية، و ضرورة مواكبة هذه البنوك الى التطورات التكنولوجية لتقوم بهذا الدور على اكمل وجه.

**الكلمات المفتاحية:** بنوك تجارية، قروض استثمارية، تمويل، بنية تحتية.

**Abstract**

**The study aims at identiying the contribtion of commercial banks in financing the construction and public works sector by answering the question of the problem posed bu the contrubition of commercial banks in financing the construction sector and public works.toanswer the question of the problem we followed the method of interview with official and tires in the bank and analysis statistics obtained during the period of study .we have reached the importance of commercial banks in financing the construction sector and public works to improve the infastructur and the need keep pace with these banks technological developments.assessment of this role to the fullest**

**Mots clefs:** commercial banks, investment loans, financing, infrastructure

# قائمة المحتويات


| العنوان | الصفحة |
|---|---|
| الإهداء | III |
| الإهداء | IV |
| شكر وتقدير | V |
| ملخص الدراسة | VI |
| قائمة المحتويات | VII |
| قائمة الجداول | VIII |
| قائمة الأشكال البيانية | IX |
| قائمة الاختصارات والرموز | X |
| قائمة الملاحق | XI |
| المقدمة | أ |
| الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية | |
| تمهيد | 2 |
| المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول البنوك التجارية | 3 |
| المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية | 25 |
| خلاصة الفصل | 29 |
| الفصل الثاني: الدراسة الميدانية | |
| تمهيد | 31 |
| المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة | 32 |
| المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة | 36 |
| خلاصة الفصل | 55 |
| الخاتمة | 57 |
| قائمة المراجع | 59 |
| الملاحق | 62 |
| الفهرس | 89 |

# قائمة الجداول


| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|---|---|---|
| 01-1 | جدول مقارنة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة | 28 |
| 01-2 | تطور التمويل في البنك الوطني الجزائري فرع ورقلة خلال الفترة 2016-2018 | 37 |
| 02-2 | تطور التمويل في البنك الجزائري الخارجي فرع ورقلة خلال الفترة 2016-2018 | 38 |
| 03-2 | الميزانية المحاسبية لسنة 2015 | 45 |
| 04-2 | الميزانية المحاسبية لسنة 2016 | 46 |
| 05-2 | الميزانية المحاسبية لسنة 2017 | 48 |
| 06-2 | الميزانيات المحاسبية التقديرية للسنوات الخمسة (2018-2019-2020-2021-2022) | 49 |
| 07-2 | مؤشرات التوزان المالي | 50 |
| 08-2 | قدرة التمويل الذاتي | 51 |

# قائمة الاشكال البيانية


| رقم الشكل | عنوان الشكل | الصفحة |
|---|---|---|
| 1-1 | النشاطات الأساسية للبنك التجاري | 9 |

# قائمة الملاحق


| رقم الملحق | عنوان الملحق | الصفحة |
|---|---|---|
| الملحق 01 | الهيكل التنظيمي للبنك التجاري | 63 |
| الملحق 02 | استمارة استبيان المقابلة الموجهة لمسؤولين في بنك BNAوBEAورقلة | 64 |
| الملحق 03 | قائمة المحكمين | 66 |
| الملحق 04 | فاتورة شكلية | 67 |
| الملحق 05 | الميزانية المحاسبية لسنة 2015 | 68 |
| الملحق 06 | الميزانية المحاسبية لسنة 2016 | 70 |
| الملحق 07 | الميزانية المحاسبية لسنة 2017 | 72 |
| الملحق 08 | الميزانية التقديرية لسنة 2018 | 74 |
| الملحق09 | جدول حسابات النتائج التقديري لسنة 2018 | 76 |
| الملحق10 | الميزانية التقديرية لسنة 2019 | 77 |
| الملحق11 | جدول حسابات النتائج التقديري لسنة 2019 | 79 |
| الملحق12 | الميزانية التقديرية لسنة 2020 | 80 |
| الملحق13 | جدول حسابات النتائج التقديري لسنة 2020 | 82 |
| الملحق14 | الميزانية التقديرية لسنة 2021 | 83 |
| الملحق15 | جدول حسابات النتائج التقديري لسنة 2021 | 85 |
| الملحق16 | الميزانية التقديرية لسنة 2022 | 86 |
| الملحق17 | جدول حسابات النتائج لسنة 2022 | 88 |

## قائمة الاختصارات والرموز

| الرمز | الدلائل باللغة الاجنبية | الدلائل باللغة العربية |
|---|---|---|
| BEA | Banque Extérieur d'Algérie | البنك الجزائري الخارجي |
| BNA | Banque National d'Algérie | البنك الوطني الجزائري |
| CNAC | Caisse Nationale d'Assurance chômage | الصندوق الوطني للتأمين على البطالة |
| ANGEM | Agence Nationale de Gestion du microcrédit | الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر |
| ANSEJ | Agence de Nationale Soutien à l'Emploi des Jeunes | الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب |

# مقدمة

**أ.توطئة:**

يعد قطاع البناء والأشغال العمومية من القطاعات الحيوية التي تعطي دفعاً قوياً للتنمية الاقتصادية لأي دولة أثناء تطبيق مختلف برامجها التنموية، فالاهتمام الكبير بقطاع البناء والأشغال العمومية يبقى شغل المواطن والدولة معا، وذلك لما يمثله هذا القطاع من استقرار اجتماعي.

قد سعت الجزائر في سبيل النهوض بهذا القطاع بوضع استراتيجية شاملة أخدا بعين الاعتبار الأوضاع الاقتصادية الحالية من انخفاض أسعار البترول باعتبارها المصدر الأساسي للعملة الصعبة في اقتصاد الدولة، وهو القطاع القادر على إستعاب نسبة كبيرة من اليد العاملة ,مما يؤثر على المؤشرات الكلية للاقتصاد الوطني مثل: البطالة و التضخم ...الخ، ولعل في هذا المجال نجد البنوك التجارية ملزمة على مواكبة التطورات والمستجدات والقيام بدور هام من خلال المشاركة في تحقيق التنمية والتقدم في هذا المجال ,كما في كل المجالات الأخرى، ومن بين البنوك التي تقوم بعملية تمويل قطاع البناء والأشغال العمومية نجد البنك الوطني الجزائري وبنك الجزائري الخارجي؛ حيث يعتبران في طليعة البنوك في هذا المجال من خلال قدرتهما على جمع المدخرات وتحويلها إلى قروض في مجال قطاع البناء والأشغال العمومية.

**ب. طرح الاشكالية:**

من خلال ما سبق يتم طرح سؤال الإشكالية التالية:

- **ما مدى مساهمة البنوك التجارية في تمويل قطاع البناء والأشغال العمومية؟**

وللإجابة على سؤال الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما دور البنوك التجارية في تمويل قطاع البناء والاشغال العمومية؟
- ما هي الإجراءات المتبعة في عملية التمويل ومنح الائتمان بالبنوك التجارية في الجزائر؟
- ما مدى ملاءمة الاجراءات في تمويل قطاع البناء والأشغال العمومية؟

**ت.فرضيات البحث:**

للإجابة عن الإشكالية والتساؤلات الفرعية نصوغ الفرضيات التالية:

**الفرضية الأولى:** تؤدي البنوك التجارية دورا مهما في تمويل قطاع البناء ولأشغال العمومية.

**الفرضية الثانية:** تتبع البنوك التجارية إجراءات وأساليب محددة في سبيل اتخاذ قرار منح الائتمان.

**الفرضية الثالثة:** الإجراءات المتبعة في تمويل قطاع البناء والأشغال العمومية ملاءمة الى حد ما.

**ث.مبررات اختيار الموضوع:**

1-مبررات موضوعية: تتمثل في أهمية الموضوع وتأثيراته الكبرى على المستوى الاقتصادي والاجتماعي.

2-مبررات ذاتية تتمثل في:

- الميول للبحث في مثل هذا النوع من الموضوع.
- دخول الموضوع ضمن التخصص.

**ج. اهداف الدراسة و اهميتها:**

- **ج1.أهداف الدراسة:**

- نسعى من خلال هذه الدراسة إلى التوصل لهذه ألاهداف من بينها:
- -التعرف على الإجراءات المتبعة من قبل البنوك التجارية بالجزائر في تمويل قطاع البناء والأشغال العمومية؛
- -التعرف على مساهمة البنوك التجارية في تمويل قطاع البناء والأشغال العمومية.

**ج2.أهمية الدراسة:**

تبرز اهمية اختيار هذا الموضوع في الجوانب التالية:

-يعتبر التمويل من المواضيع التي تهم أصحاب الاستثمارات.

-مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

**ح.حدود الدراسة:**

**الحدود المكانية:**

تتمثل في كل من البنك الوطني الجزائري BNAالمديرية الجهوية بورقلة والبنك الجزائري الخارجي BEAفي دراسة مقارنة.

**الحدود الزمانية:**

تمت الدراسة الميدانية خلال الفترة 2016-2018.

**خ.منهج البحث و الادوات المستخدمة:**

لقد اعتمدنا في الدراسة على منهج الوصفي في دراسة الجانب النظري في محاولة للوصول إلى أهم المفاهيم والتقسيمات والوظائف الأساسية وموارد واستخدامات البنوك التجارية، كما اعتمدنا على المنهج المقارن الذي يرتكز على الإجراءات المتبعة من طرف بنكBNA وBEAوكالة ورقلة في منح الائتمان لقطاع البناء والأشغال العمومية.

**د.مرجعية الدراسة:**

اعتمدنا في الدراسة على الاحصائيات المقدمة من طرف البنك وكذا المراجع و المذكرات التي تتقاطع مع موضوع بحثنا في المتغير المستقل او المتغير التابع او كلاهما.

**ر.صعوبات الدراسة:**

توجد عدة صعوبات حالة دون الوصول للمبتغى ومن أهمها:

- نقص الدراسات السابقة بهذا الموضوع.
- صعوبات في عقد لقاءات مع المسؤولين في البنكين.

**هيكل البحث:**

للإجابة على سؤال الإشكالية المطروحة تم تقسيم البحث الى فصلين كما يلي:

➢ **الفصل الأول:**

تم التطرق فيه للأدبيات النظرية والدراسات السابقة، وتم تقسيمه الى مبحثين هما.

* **المبحث الأول:** الأدبيات النظرية حول البنوك التجارية.
* **المبحث الثاني:** الدراسات السابقة.

➢ **الفصل الثاني:**

تم تخصيصه للدراسة الميدانية من خلال البحثين التاليين:

* **المبحث الأول:** الطريقة والأدوات المستعملة.
* **المبحث الثاني:** عرض وتحليل نتائج الدراسة.

# الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة

**تمهيد:**

البنوك التجارية هي احدى المؤسسات المالية التي تتعامل بالنقود بهدف تحقيق أرباح حيث تقوم بوظيفة الوساطة المالية بين أصحاب الفائض ويطلق عليهم صفة المودعون وأصحاب العجز المالي ويطلق عليهم صفة المقترضين حيث تعمل البنوك(التقليدية) على قبول ودائع بنسبة فائدة اقل من نسب فائدة الاقراض والاستفادة من فارق سعر الفائدة المدينة والدائنة ويمكن التطرق الى ذلك في هذا الفصل من خلال النقاط التالية:

- **المبحث الأول:** الأدبيات النظرية حول البنوك التجارية.
- **المبحث الثاني:** الأدبيات التطبيقية.

## المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول البنوك التجارية

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم التعاريف للبنوك التجارية وكذلك الوظائف التي تقوم به تلك البنوك بالإضافة إلى أنواع البنوك التجارية بالإضافة إلى موازنة البنك التجاري (الموارد والاستخدامات).

### *المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية

سنحاول في هذا المطلب إعطاء تعاريف مختلفة للبنوك التجارية.

#### *الفرع الأول:مفهوم البنوك التجارية*

إن كلمة "بنك" مشتقة لغويًا من كلمة "BANCA"، باللاتينية، وكلمة"BANCO"بالإيطالية تعني الطاولة، وكان يُقصد بها في البداية المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة.

أما المفهوم الاقتصادي للبنك: فهو المؤسسة التي تتوسط بين طرفين لديهما إمكانات أو حاجات متقابلة مختلفة، يقوم البنك بجمعها أو توصيلها أو تنميتها بهدف تحقيق فائدة للطرفين مقابل ربح مناسب.[1]

البنوك التجارية هي تلك التي تختص في تلقي الودائع ومنح القروض بجانب تقديم مجموعة أخرى من الخدمات المعرفية المكملة مثل: شراء وبيع الأوراق المالية، وتحصيل الأوراق التجارية وخصم الكمبيالات واصدار خطابات الضمان او فتح الاعتمادات المستنديه، وشراء وبيع العملات الأجنبية، وتأجير الخزائن الحديدية .... الخ.[2]

إن البنوك التجارية ويطلق عليها أحيانا بنوك الودائع هي التي تتعامل بالائتمان (المباشر وغير المباشر) وأهم ما يميزها قبولها للودائع تحت الطلب والحسابات الجارية، وينتج عن ذلك ما يسمى بخلق النقود.[3]

البنوك التجارية هي إحدى المنشآت المالية المتخصصة في التعامل بالنقود والتي تسعى لتحقيق الربح، وتعتبر البنوك التجارية المكان الذي يلتقي فيه عرض الأموال بالطلب عليها إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع ومدخرات الأفراد والمنشئات.[4]

البنوك التجارية هي نوع من الوساطة المالية التي تتمثل مهمتها الأساسية في تلقي الودائع الجارية للعائلات والمؤسسات والسلطات العمومية ويتيح لها ذلك القدرة على إنشاء نوع خاص من النقود هي نقود الودائع

---

[1] سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ط 2.ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2015,ص 9.
[2] أحمد صالح عطية، **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية**، مصر 2002-2003,ص 12.
[3] خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية: الطرق المحاسبة الحديثة**، ط 7,دار وائل للنشر، عمان ,الأردن، 2014، ص 35.
[4] محمد سعيد أنور سلطان، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية،مصر،2005,ص14.

إن وصف هذه المؤسسات المالية بالنقدية لا يعني أنها الوحيدة دون غيرها التي تتعامل بالنقود، ولكن يعني ذلك أن هذه المؤسسات هي الوحيدة المؤهلة لإنشاء نوع النقود الذي أشرنا إليه سابقاً، وتسمى المؤسسات المالية النقدية أيضا البنوك التجارية أو بنوك الودائع.[1]

يعرف قانون النقد والقرض في مادته (114) البنوك التجارية على أنها أشخاص معنوية مهمتها الأساسية والعادية لإجراء العمليات الموضحة في المواد :110 إلى 113 من هذا القانون بحيث يتضمن هذه المواد ومن الأعمال التي كلفت بها البنوك فهي تنحصر فيما يلي:[2]

-العمل على جمع الودائع والمدخرات من الجمهور والقيام بمنح القروض.

- توفير وسائل الدفع اللازمة ووضعها تحت تصرف الزبائن والسهر على إرادتها.

***الفرع الثاني: أهمية البنوك التجارية:***

تظهر أهمية البنوك في العصر الحديث بأدائها أرصدة ضخمة من الودائع الصغيرة على مستوى الوفرات المحققة من الحجم الكبير وذلك بما يلي:[3]

**1**-بدون هذه الوساطة يتعين على صاحب المال أن يجد المستثمر المطلوب؛

**2**-بدون المصارف تكون المخاطرة أكبر لاقتصاد المشاركة على مشروع واحد؛

**3**-يمكن للمصارف نظرا لكبر حجم الأرصدة أن تدخل في مشاريع طويلة الأجل؛

**4**-إن وساطة البنوك تزيد سيولة للاقتصاد بتقديم أصول سائلة؛

**5**-تقوم المصارف بتنويع المحفظة الاستثمارية، مما يؤدي إلى تنويع المخاطر.

[1] الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط 6، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون، الجزائر، 2001، ص 12 .
[2] **قانون النقد والقرض**90 -10.
[3] محمد عبد الفتاح الصيرفي ، **إدارة المصاريف** ، دار الوفاء لدنيا الطباع والنشر، الإسكندرية ، مصر،2007،ص، ص 13-14.

***الفرع الثالث: وظائف البنوك التجارية.***

تؤدي البنوك التجارية مجموعة من الوظائف تسمى الخدمات المصرفية، ويمكن تقسيم هذه الوظائف عموما إلى قسمين هما: [1]

**أ–الوظائف التقليدية للبنوك التجارية:**

تتمثل في الوظائف التالية:

1–فتح الحسابات الجارية وقبول الودائع على اختلاف أنواعها.

2–تشغيل موارد البنك مع مراعاة مبدأ التوفيق بين السيولة والربحية والضمان أو الأمن, ومن أهم أشكال التشغيل والاستثمار ما يلي :

–منح القروض والسلف المختلفة وفتح حسابات الجارية؛

–تحصيل الأوراق التجارية وخصمها؛

–التعامل بالأوراق المالية من أسهم والسندات بيع وشراء لمحفظتها أو لمصلحة عملائها؛

–تمويل التجارة الخارجية من خلال فتح الاعتمادات المستندية؛

–تقديم الكفالات وخطابات الضمان للعملاء؛

–التعامل بالعملات الأجنبية بيعا وشراء والشيكات السياحية والحوالات الداخلية منها والخارجية؛

–تحصيل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة، وصرف الشيكات المسحوبة عليها؛

–المساهمة في إصدار الأسهم وسندات شركات المساهمة؛

–تأجير الخزائن الآمنة لعملائها لحفظ المجوهرات والمستندات والأشياء الثمينة؛

[1] سوري عدلي ناشير، **مقدمة في الاقتصاد والنقدي والمصرفي**، ط1,منشورات الحلبي الحقوقية، دمشق، سوريا، 2005،ص 211.

**ب-الوظائف الحديثة للبنوك التجارية**: تتمثل الوظائف الحديثة للبنوك التجارية في:

**1-تقديم خدمات استشارية للمتعاملين**: من خلال إعداد الدراسات المالية للمتعاملين ومنها: تحديد الحجم الأمثل للتمويل ,وكذا طريقة السداد ومدى توافقها مع سياسة المشروع في الشراء والإنتاج والبيع والتحصيل.

**2-وظيفة خدمات أمناء الاستثمار** : يشمل توليفة واسعة من الخدمات التي يقدمها البنك لعملائه مثل :

- سداد الالتزامات الدورية؛

-إقامة المعارض السلعية داخليا وخارجيا؛

-إقامة المزادات لبيع وشراء السلع؛

-ممارسة عمليات بيع وشراء العقارات؛

كما تقوم البنوك التجارية بمجموعة من الوظائف المختلفة بالإضافة إلى الوظيفة الأساسية وهي خلق النقود الكتابية وستتطرق إليها فيما يلي:

**1-خلق نقود الودائع**: يعتبر خلق النقود الكتابية من أوسع أنواع النقود انتشاراً في المجتمعات الحديثة؛ فالفكرة الأساسية تأتي من اعتياد الأفراد في المجتمعات الحديثة على تسوية دفوعاتهم عن طريق الشيكات التي يسحبونها على ودائعهم في البنوك التجارية.

**2-قبول الودائع**: يعتبر من أهم الأعمال التي تقوم بها البنوك التجارية، حيث يتم خلق النقود الائتمانية عن طريق الودائع وهي الوظيفة الأساسية للبنوك التجارية، ويلاحظ أن الودائع على أنواع مختلفة وهي:

**2-1-ودائع الجارية**: هي تلك الودائع التي يستطيع أصحابها سحبها بدون إنذار سابق.

**2-2-ودائع لأجل**: هي تلك الودائع التي لا يستطيع أصحابها السحب منها إلا بعد انقضاء المدة المحددة المتفق عليها.

**2-3-ودائع بإخطار**: وفيها يخطر المودع بنكه برغبته في السحب في مدة زمنية متفق عليها.

**2-4-ودائع الادخار**: تشبه الودائع الجارية في عملية السحب أي يمكن سحبها دون سابق إنذار ولكن المودع يتقاضى فائدة بنسبة محددة مسبقا تدفع خلال فترات زمنية محددة، يمكن القول أن هذه الودائع تفتح للأفراد والمؤسسات لتشجيعهم على الادخار.

**3-تقديم القروض**: هو ما يعرف بمنح الائتمان حيث تقوم البنوك التجارية بالإقراض، يعتبر هذا الأخير من المهام التقليدية التي تقوم بها البنوك التجارية حيث تقوم بمنح رجال الأعمال ائتمان قصير الأجل، مما يعطيهم وسيلة دفع حاضرة كالأوراق النقدية والودائع تحت الطلب تستخدم في تمويل العمليات التجارية أو الإنتاجية، في المقابل هذه الخدمة التي تؤديها البنوك التجارية والتي يترتب عنها تخليها عن بعض أموالها لمدة معينة هي مدة القرض فإنها تحصل على مبلغ يمثل نسبة معينة من مبلغ القرض ويسمى هذا المبلغ بالفائدة وتحصل هذه النسبة على أساس سنوي.[1]

تتفرع هذه القروض إلى ثلاثة أنواع هي:

**3-1-قروض بدون ضمان**: تمنح للمتعاملين الرئيسيين مع البنوك كونه متأكد من مركزهم المالي، لأن في الأصل البنك التجاري لا يقدم قروض بدون ضمان.

**3-2-قروض بضمانات مختلفة**: **ويذكر** منها ما يلي:

-قرض بضمان السلع المختلفة؛

-قرض بضمان أوراق مالية؛

كلاهما لتجنب خطر عدم التسديد، حيث يلجأ البنك لمنح القرض بضمان حقيقي وهو أصل معين للعميل حيث لا يرجعه له إلا بعد أن يستعيد قيمة القرض الذي يمنحه للعميل مع الفائدة.

**3-3-القروض بضمان شخصي**: يتم عن طريق تدخل شخصي أخر من طرف المقرضين ويتعهد بالسداد في حالة عجز هذا الأخير عن التسديد، في حالة نقص قيمة الدين فإن البنك يشترك مع الدائنين للحصول على أموالهم من الأصول الأخرى غير المرهونة.[2]

---

[1] عبد الحق أبو عتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000، ص ص 15،16.

[2] **http.www.specialties.bayt.com le:02/05/2019 a 10h21**

**4-خصم الأوراق التجارية**: يعتبر هذا الإجراء من أهم وظائف البنوك التجارية في العصر الحديث، وتزداد أهميته بازدياد ظاهرة المعاملات الآجلة بين الأفراد في المجتمع، فالتاجر يبيع بأجل ويحصل على كمبيالات مستحقة الدفع في الفترات المستقبلية مقابل مبيعاته؛ فمع تراكم الكمبيالات في يده فهو لا يستطيع الاستمرار في نشاطه التجاري.

إذن فهو يلجأ للبنك ليخصمها له أي يدفع له البنك قيمتها قبل أن يحل أجلها فيكون البنك في هذه الحالة قد قدم قرض قصير الأجل مدته تاريخ استحقاق الكمبيالة، ومبلغ الفائدة يعادل الفرق بين القيمة الاسمية والقيمة الحالية، ونسبة الفائدة إلى القيمة الاسمية للكمبيالة تعرف بسعر الخصم.

**1-وظيفة الإشراف والرقابة**: تتولى المصاريف في المجتمعات ذات التخطيط المركزي عملية توجيه الأموال المتداولة التي استخدمتها مع متابعة هذه الأموال للتأكد من أنها تستخدم فيما رصدت له من أغراض، وللتأكد من مدى ما حققه استخدامها من أهداف محددة مسبقا للمشروعات التي استخدمتها.

وبشكل عام يمكن تلخيص وظائف البنك في وضيفتين أساسيتين هما:

**-الأولى**: **الوساطة المالية**: هي في ذلك لا تختلف عن المؤسسات الائتمانية الأخرى، إلا أن تركيز عملياتها أساسا يكون على تقديم الائتمان قصير الأجل.

**-الثانية**: **إنشاء النقود**: ونقصد هنا النقود الخطية أو الكتابية وتكاد تكون الميزة الأساسية التي تميز البنوك التجارية عن سائر الوسطاء الماليين، وذلك على أساس تلقيها لحجم كبير من الودائع تحت الطلب.

كما تقدم البنوك التجارية العديد من الخدمات المصرفية، والتي يمكن اعتبارها جزءاً من استخداماتها الأساسية التي تنفرد بها عن بقية أنواع البنوك أو معظمها[1]

ويمكن تلخيص نشاطات البنك التجاري في المخطط الموالي:

[1]سليمان ناصر، **مرجع سابق**، ص 22

**الشكل (1-1)**: النشاطات الأساسية للبنك التجاري.

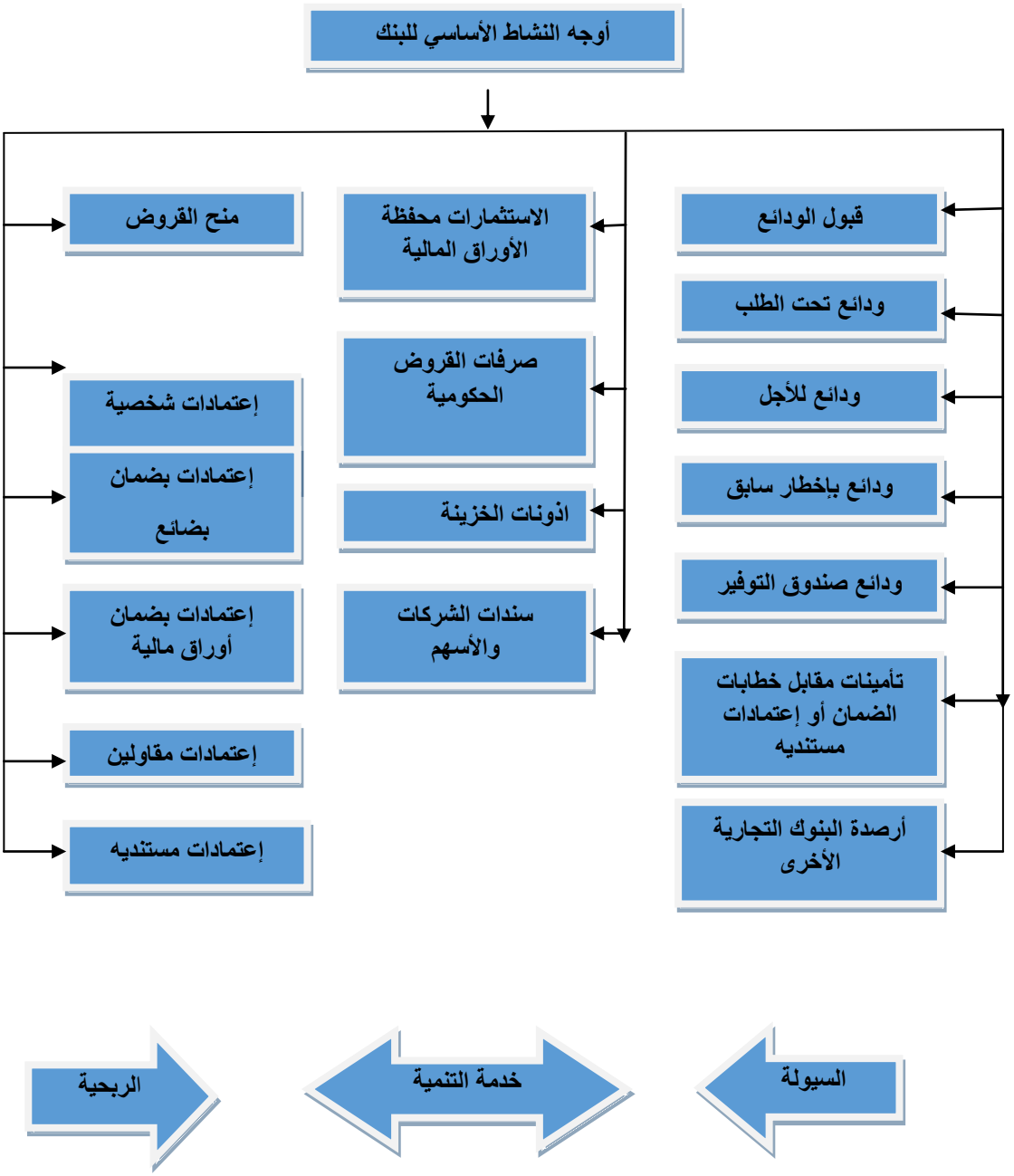


**المصدر**: محمد الصيرفي: **إدارة المصارف**، (ط1)، دار الوفاء لدنيا للطباعة والنشر، الإسكندرية, مصر2007،ص 21.

***الفرع الرابع: أنواع البنوك.***

تنقسم البنوك إلى أنواع متعددة طبقا للزاوية التي يتم من خلالها النظر إليها وذلك على النحو التالي:

**1-من حيث طبيعة النشاط:**

**تنقسم البنوك حسب هذا النوع إلى ما يلي:**

**1-1-البنوك المركزية:** يعرف البنك المركزي على انه مؤسسة مركزية نقدية تقوم بوظيفة بنك البنوك، ووكيل مالي للحكومة و مسؤول عن إدارة النظام النقدي في الدولة ويأتي في قمة الهرم المصرفي في الدولة.[1]

**1-2-البنوك التجارية:** تتضارب التعاريف حول البنوك التجارية، فهناك من يعتبر ان البنك التجاري هو تلك المؤسسة التي تقوم بمبادلة النقود الحاضرة بودائع مصرفية، ومبادلة النقود المصرفية بودائع حاضرة، كما ان البنك التجاري يقوم بمبادلة الودائع بالكمبيالات والسندات الحكومية والتعهدات المضمونة من المؤسسات التجارية.[2]

**1-3-البنوك الصناعية:** هي البنوك التي تهدف بصفة خاصة الى تقديم العديد من التسهيلات المباشرة وغير المباشرة إلى المنشئات الصناعية لفترات متوسطة وطويلة الأجل كما تساهم في إنشاء الشركات الصناعية، وبذلك تخرج عن مفهوم البنوك التجارية التي تعتمد على الإقراض قصير الأجل مما يزيد نسبة المخاطرة.[3]

**1-4-البنوك العقارية:** توظف أموالها في منح القروض ذات الأجل الطويل في الغالب مقابل رهن عقاري بضمان أراضي زراعية وذلك لاستصلاح الأراضي الزراعية، او بناء عقارات، ومن الأمثلة على ذلك البنك العقاري المصري.[4]

**1-5-البنوك الزراعية:** هي البنوك المتخصصة في تمويل نفقات الزراعة، وفي شراء آلات الزراعة وعملية الحصاد والاستصلاح...[5]

---

[1]سليمان ناصر، **مرجع سابق**، ص 12.

2سامي خليل، **النقود والبنوك**، شركة كاظم للنشر والترجمة، الكويت، 1982، ص ص 181-182.

3خالد أمين عبد الله، **العمليات المصرفية**، دار وائل للنشر، عمان , الأردن، 2000، ص 21.

4عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007، ص ص 13-14.

5سيد الهواري، **إدارة البنوك**، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر, 1987، ص197.

**2-من حيث علاقتها بالدولة (الشكل القانوني):**

**تنقسم البنوك حسب هذا النوع إلى ما يلي:**

**2-1-البنوك الخاصة**: وتعود ملكية هذه البنوك كلية الى القطاع الخاص بأشخاصه الطبيعيين، سوآءا كانت مشروعات فردية أو شركات أشخاص، أو شركات أموال.

**2-2-البنوك العامة**: وتعود ملكية هذه البنوك للدولة[1]

**3-من حيث الجنسية:**

يمكن تمييز أربع أنواع هي كالتالي:[2]

3-1-**البنوك الوطنية**: هي البنوك التي تتمتع بجنسية الدولة التي تمارس أعمالها فيها، ويقع مركزها الرئيسي فيها ويكون القسم الأكبر من رأسمالها وطنيا.

**3-2-البنوك الأجنبية**: هي التي تتمتع بجنسية أجنبية غير جنسية البلد الذي تمارس فيه نشاطها، ويقع مركزها الرئيسي في البلد الأجنبي.

**3-3-البنوك الإقليمية**: وهي البنوك التي تعود ملكيتها الى رعايا مجموعة من الدول المجاورة، أي ملكيتها تعود لأفراد من إقليم واحد.

**3-4-البنوك والصناديق الدولية**: مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاستثمار.

**4-من حيث التفرع:**

**تنقسم البنوك حسب هذا النوع إلى ما يلي:**[3]

**4-1-البنوك المنفردة**: وهي البنوك ذات المركز الواحد تمارس فيه ومنه كافة أنشطتها المصرفية او تحدد مناطق معينة لفتح فروع لها قد لا تتجاوز دائرة نصف قطرها عدد من الأميال.

**4-2-البنوك المتفرعة محليا**: هي التي تمارس اعمالها من خلال مجموعة من الفروع في نفس الدولة التي تحمل جنسيتها.

**4-3-البنوك المتفرعة إقليميا**: تمارس أعمالها من خلال مجموعة من الفروع المنتشرة في مجموعة الدول في الإقليم الواحد الذي تقع فيه الدولة التي تحمل جنسيتها هذه البنوك.

---

[1] خالد أمين عبد الله،**مرجع سابق**، ص23.

[2] فائق شقير وآخرون، **مرجع سابق**، ص 43.

[3] خالد امين عبد الله، **مرجع سابق**، ص 24.

**4-4-البنوك المتفرعة عالميا**: هي البنوك الكبيرة التي تنتشر فروعها في مختلف أنحاء العالم.[1]

**5-من حيث الجانب الشرعي:**

تنقسم الى قسمين:

**5-1-البنوك الإسلامية**: هي البنوك التي لا تتعامل بالفائدة أخذاً وعطاءاً وتعتمد صيغ التمويل الإسلامية كالمرابحة والمضاربة...إلخ.

**5-2-البنوك الربوية**: هي البنوك التي تتعامل بالفائدة الدائنة والمدينة.

## *المطلب الثاني: تنظيم البنوك *التجارية*:

ستتطرق في هذا المطلب الى الهيكل التنظيمي للبنك التجاري الذي نحوه ينقسم إلى ما يلي:

***الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لبنك تجاري***

ليس هناك شكل تنظيمي موحد للبنوك التجارية، حيث يختلف الهيكل التنظيمي حسب الخدمات التي يقدمها البنك التجاري وحجمه، ولذلك يمكن وضع هيكل تنظيمي يحتوي على إدارات رئيسية وأخرى فرعية من خلال الشكل (أنظر الملحق رقم 01) وعموما يحوي الهيكل التنظيمي للبنك التجاري على الإدارات التالية:

**1-إدارة القروض**: تحتوي هذه الإدارة على عدة أقسام، منها قسم لتقديم القروض التجارية، وأخرا لتقديم القروض للتجارة والسماسرة الأوراق المالية وغيرها من أنواع القروض، كما يتم تحليل طلبات القروض في قسم طلبات الائتمان.

**2-إدارة التمويل**: تعمل هذه الأخيرة على توفير الأموال اللازمة لتقديم القروض المحصل على معظمها من قسم الودائع، كما تحتوي هذه الإدارة على أقسام استثمار المختص في الادخار، بالإضافة إلى قسم التخطيط والتسويق الذي مهمته تطوير الخدمات المالية وتسويقها.

**3-إدارة العمليات**: تقوم هذه الإدارة بتقديم التسهيلات المادية التي يملكها البنك ويستخدمها في عملياته اليومية مثل: قسم حفظ سجلات وإجراءات التسجيل الخاصة بكل السحوبات، بالإضافة إلى هذا هناك قسم نظام المعلومات، وكذلك قسم شؤون العاملين الذي مهمته حفظ التسجيلات العاملين، كما نجد أيضا في هذه الإدارة

[1]فائق شقير وآخرون، **مرجع سابق**، ص 26.

قسم الأمن الذي يتكفل بالحفاظ على أموال المودعين وممتلكات البنك، كما نجد أيضا قسم النقدية الذي يتولى إدارة الرصيد النقدي ومتطلبات السيولة اليوم.

**4-إدارة الأموال المؤتمن عليها من الغير**:تتولى هذه الإدارة مهمة تقديم العديد من الخدمات الائتمانية سواء للأفراد أو المؤسسات لخلاف المهمة الرئيسية, إدارة القروض الائتمانية هي تقديم القروض بأنواعها المختلفة ومن الأمثلة على هذه الخدمات الأقسام التي تتولى إدارة أموال التقاعد سواء بالنسبة للعاملين بالبنك نفسه أو الأفراد والمؤسسات، وكذلك القسم الذي يتولى إدارة شؤون الأملاك العينية المملوكة للعملاء مثل: الأراضي والمباني، بالإضافة الى القسم الخاص بتقديم خدمة الإيجار في الأوراق المالية لصالح العملاء أو تقديم النصائح والخدمات التسويقية لهم، لكن مع تطور الحاصل في النظام البنكي، ظهر مؤخرا في الولايات المتحدة الأمريكية نشاط تأمين في البنوك المتمثلة في التامين الصحي وتأمين ضد البطالة والحوادث، أي يستطيع الزبون الحصول على الخدمات التي يحتاجها: إيداع، اقتراض، التأمين ...الخ، من مكان واحد، حيث يفرض البنك التجاري على الزبون شراء بلصات التأمين بدلا من شرائها من شركات التأمين كشرط لحصوله على القرض .

وأخيرا على البنك أن يعمل على التنسيق بين مختلف الإدارات لتحقيق الهدف العام للبنك، مع الأخذ بعين الاعتبار الأهداف الفرعية لكل الإدارة، وهدا باستفادة من مختلف الأدوات والتقنيات المستعملة لمراقبة التسيير والإدارة بشكل عام.

***الفرع الثاني: موارد واستخدامات البنوك التجارية***

نقصد بالموارد الخصوم او الجانب الأيسر من الميزانية، بينما الاستخدامات تمثل الأصول أو الجانب الأيمن من الميزانية للبنك التجاري.

**-اولاً-موارد البنك التجاري:** إن موارد البنك إنما يحصل عليها من ثلاث مصادر وهي: من رأس المال والاحتياطات ثم الودائع على اختلاف أنواعها. ولا شك أن عند بداية نشاط البنك فإن اعتماد البنك سيكون على رأس ماله إلى أن يمر بعض الوقت حتى يكتسب ثقة الجمهور، ويمكنه أن يحصل على الموارد من أصحاب الودائع، وهي تمثل الجزء الغالب من موارد البنك، ولذلك نجدها تنقسم إلى موارد ذاتية وموارد غير ذاتية.

**1-الموارد الذاتية**: وتشمل رأس المال المدفوع والاحتياطات والأرباح المحتجزة

**أ–رأس المال المدفوع:(الأسهم)**: هي عبارة عن مجموعة المبالغ التي دفعها مساهمون البنك بالفعل مساهمة منهم في رأس مالها في شكل أسهم. ويمثل النواة الأولى لموارد البنك الذي يبدأ به النشاط بتكوين ما يلزم من أموال ثابتة ومستلزمات هذا النشاط وما يطلبه من إنفاق على تسيير أعماله، ومن المعروف أن رأس المال لا يعد ذا أهمية لموارد البنك التجاري إنما تمثل أهميته في كونه مصدر لثقة المودعين ولتدعيم مركز البنك في علاقاته مع مراسليه في الخارج وعادة ما تضع قوانين البنوك (مقررات لجنة بازل) حد أدنى لرأس المال المدفوع للبنك التجاري.

**ب–الاحتياطات**: يقصد بهذه الاحتياطات تلك المبالغ المخصصة لمواجهة أي صدمات مالية مستقبلية قد تواجه البنك، وتتألف الاحتياطات من:

**ب$_1$–الاحتياط القانوني (الإلزامي)**: وهو مجموع يقتطعه البنك من صافي أرباحه كل عام وبنسبة يحددها البنك المركزي ويبقى البنك يقتطع النسبة يضيفها إلى احتياط الإجباري حتى يصبح هدا الاحتياط مساويا لرأس المال المدفوع للبنك التجاري.

**ب$_2$–الاحتياط الاختياري**: وهو احتياط يقوم البنك باقتطاعه من صافي الأرباح بشكل اختياري وبالنسبة التي تلاؤمه، وليس إجباري وذلك لمواجهة أي طارئ قد يتعرض له المصرف في المستقبل.[1]

**ب$_3$–الاحتياطات السرية**: وينشأ عادة عن تدني في تقدير قيمة الأصول.[2]

**ج–الأرباح المحتجزة**: هي الأرباح غير الموزعة من السنوات السابقة للبنك التجاري، وسميت بالأرباح المدورة لأن المصرف يجمعها كل عام ويضيفها إلى الميزانية بشكل دوري.

وهكذا فإنه كلما ارتفعت نسبة رأس المال والاحتياطي إلى الودائع كلما قل الخطر الذي يتعرض له المودعين في فترة الضيق المالي والأزمات، ومع ذلك فإن الموارد الذاتية للبنك التجاري تحتل دائما نسبة صغيرة من مجموع موارد البنك، فالموارد الأساسية للبنك هو من الودائع على اختلاف أنواعها.

**2–الموارد غير الذاتية: تتمثل** في الودائع على اختلاف أنواعها والقروض التي يقترضها البنك من البنوك الأخرى أومن البنك المركزي، إلا أن الجزء الغالب والنسبة الأكبر من الموارد غير الذاتية تتمثل في الودائع، بل إن الودائع تمثل النسبة الغالبة مع جميع الموارد الذاتية وغير الذاتية.

[1]سامر بطرس جلدة، **النقود والبنوك**، ط1، دار البداية، الأردن، 2008، ص ص85، 86.
[2]سليمان ناصر، **مرجع سابق**، ص 22.

وتستمد البنوك الشطر الأعظم لمواردها مما يودعه الأفراد والمؤسسات لديها من الأموال، لذا فإن ما يميز البنوك التجارية عن غيرها من المؤسسات التي تحترف القروض (بنوك الادخار) هو مقدرة البنوك التجارية على خلق الجانب الأكبر من الموارد التي تستعملها في مزاولة نشاطها بمناسبة مزاولتها عمليات التسليف والاستثمار.

**الاقتراض**: ويمثل الاقتراض مورد آخر من موارد البنك الغير الذاتية، حيث أن البنوك قد تحتاج إلى موارد إضافية في مواسم معينة لذلك فإنها تلجئ إلى الاقتراض من البنوك الأخرى أو البنك المركزي.[1]

## ثانياً: استخدامات البنك التجاري:

يقصد بأصول أو استخدامات البنك التجاري جميع الموجودات التي في حيازته، وجميع الحقوق التي له بدفع لما كانت الخصوم هي الموارد بالنسبة للبنك فإن الأصول تعتبر هي الأوجه المختلفة لاستخدامات هذه الموارد أو الخصوم أو بمعنى أخر تمثل استثماراته وكيفية توظيف أموال المصرف التجاري.

وأول ما يلاحظ على هذه الأصول هو تفاوتها تفاوتا كبيراً فيما بينها، سواء أكان ذلك من حيث السيولة أي سهولة التحويل إلى نقود بدون خسارة أما من حيث الربحية أي المقدرة على خلق الإيراد.

ومن المعروف أنه كلما ازدادت سيولة الأصول كلما قلت الربحية أي أن فكرة السيولة تتعارض دائما مع فكرة الربحية، ومن ثم فانه يكون من الضروري للمصرف عند توزيعه لموارده عند الاستخدامات المختلفة أن يراعي ضرورة أن يكون هذا التوزيع محققا لأكبر قدر ممكن من الربح مع الاحتفاظ بقدر مناسب من السيولة، وفيما يلي نورد عناصر أصول المصرف التجاري:

**أ–الأصول المتداولة**: هي تلك الأصول التي يتوقع تحويلها الى نقدية خلال سنة مالية واحدة، او دورة تشغيلية واحده أيهما الأصول، وتشمل الأصول المتداولة ما يلي:

- نقد في الصندوق وأرصدة لدى البنوك: cash؛
- تعد أكثر الأصول المتداولة سيولة؛
- النقود الجاهزة في البنك التجاري.

[1] خالد أمين عبد الله، **مرجع سابق**، ص86.

فأول بند في أصول ميزانية البنك التجاري يكون من النقود الجاهزة التي يحتفظ بها البنك في خزائنه، وهي تتكون من أوراق البنكنوت والعملة التي يحتفظ بها البنك لمواجهة طلب النقود الحاضرة أي صرف الشيكات المقدمة له وتسمى هذه النقود بالاحتياطي النقدي.

**ب–أرصدة لدي البنوك الأخرى**: إن الاحتياطي النقدي قد يتكون من مقدار النقود الحاضرة التي يحتفظ بها لدى البنوك الأخرى.

**ج–أرصدة لدي البنك المركزي**: غالبا ما يتكون رصيد المصرف من الاحتياطات، ويكون على شكل حساب جاري باسم المصرف لدى البنك المركزي.[1]

ولا شك أن هذا النوع من الأصول يتصف كما ذكرنا بأعلى درجات السيولة، ولكن البنك التجاري لا يحصل على أية عائد من احتفاظه بهذه الأصول.

**د–محفظة الأوراق المالية**: تشمل ما يمتلكه المصرف من سندات واسهم وهي:

–استثمارات المصرف في اذونات الخزينة؛

–السندات المالية التي تصدرها الحكومة البلد أو في دولاً أجنبية؛

–استثمارات في أسهم وسندات شركات أخرى غير حكومية سواء محلية أو أجنبية.

**ه–الأوراق التجارية**: عبارة عن التزام بدفع مبلغ من النقود يستحق الوفاء بعد وقت قصير, وتقبل التداول بطريق التظهير, ويقبلها المصرف التجاري كأداة تسوية الديون، والمراد بالأوراق التجارية هنا الكمبيالة والسند الإذني (سند لأمر)، أما الشيك فيستحق الدفع لدى الاطلاع بواسطة المصرف المسحوب عليه, وتُقبل البيئة التجارية على التعامل بهذه الأوراق كأداة لتسوية الديون نظرا لسهولة تحويلها الى نقود قبل حلول أجل الوفاء بتقديمها للخصم لدى البنوك، ويقصد بالخصم دفع البنك لقيمة الورقة التجارية قبل موعد استحقاقها بعد خصم مبلغ معين يمثل فائدة القيمة المذكورة عن المدة بين تاريخ الخصم وميعاد الاستحقاق مضاف إليها عمولة البنك ومصاريف التحصيل فيسمى سعر الفائدة الذي تخصم الورقة بمقتضاه سعر الخصم.[2]

---

[1] عبد الحق أبو عتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، ط2, جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر،1996، ص 10.
[2] زياد رمضان، **إدارة البنوك**،ط3,دار وائل للنشر، عمان ,الأردن، 2006، ص 133.

و–**القروض**: تعرف القروض على أنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء، التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات المنشئات في المجتمع بالأموال اللازمة على ان يتعهد المدين بسداد تلك الأموال، فوائدها و العمولات المستحقة عليها ، المصاريف دفعة واحدة، أو على أقساط في تواريخ محددة، وتدعم تلك العملية بتقديم مجموعة من الضمانات التي تكفل للبنك استرداد أمواله في حالة توقف العميل عن السداد بدون خسارة و ينطوي هذا المعنى على ما يسمى بالتسهيلات الائتمانية، ويحتوي على مفهوم الائتمان و السلفيات حتى انه يكتفي بأخذ تلك المعاني لدلالة على معنى القروض.[1]

ز–**موجودات أخرى**: وهي أية موجودات أخرى لدى المصرف التجاري لم يسبق ذكره في أي من البنود السابقة.[2]

ومما لاشك فيه ان الأهمية النسبية لكل بند من بنود الميزانية تختلف من مجتمع لأخر حسب طبيعة النشاط الاقتصادي السائد في المجتمع الذي تشيع فيه الشركات المساهمة حيث نجد ان حافظة الأوراق المالية للمصاريف التجارية تكون نسبة كبيرة من أصولها بعكس المجتمعات التي تشيع فيها الأشكال الفردية للمشروعات، وكذلك فان المجتمعات التجارية تزيد فيها حافظة الأوراق التجارية المخصصة في المصاريف بعكس المجتمعات الصناعية التي تزيد فيها السلف والقروض، لذلك نجد اختلافاً واضحاً بين الأهمية النسبية للبنوك المختلفة للميزانية من مصرف لأخر داخل المجتمع الواحد، ويتوقف ذلك على طبيعة العمليات التي يقوم بها المصرف من ناحية وعلى المكانة المالية بين المصارف الأخرى في المجتمع او بمعنى أخر حسب السمعة الطيبة تعتمد في جزء كبير من مواردها على ودائع الأفراد سواء كانت ودائع تحت طلب او ودائع لأجل في حين ان المصارف الحديثة تعتمد على مواردها الذاتية وبصفة خاصة على رأس المال المدفوع.

إن المشكلة الأساسية في إدارة البنوك هي التعارض بين الربحية وبين السيولة وبين المركز المالي للبنك فالأصول ذات السيولة العالية (أي الأصول النقدية) لا تحقق أي عائد، والأصول الأكثر ربحية لا يمكن تحويلها الى نقود فورا وبدون خسارة، والمركز المالي للبنك إنما يتطلبان أن تكون قيمة أصول البنك كافية لتغطية القيمة التعاقدية للخصوم والتركيز على الربحية قد يؤدي الى وضع يكون فيه التحويل المفاجئ للأصول التي تدر عائدا الى نقود سائلة

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، مصر, 2000، ص 69.
[2] سامر بطرس جلدة، **نفس المرجع السابق**، ص 88.

يضر بالمركز المالي للبنك، ولذلك فإن المشرفين على إدارة البنك يجب عليهم الوصول إلى وضع التوفيق بين هذه الأهداف المتعارضة فيجب أن نختار الأصول؛ بحيث يمكن تحقيق التوازن بين الربحية والسيولة والمركز المالي للبنك.[1]

## * المطلب الثالث: ماهية التمويل

يعتبر التمويل النواة الأساسية للمؤسسة لتسديد نفقاتها وسد حاجياتها، لذلك للتمويل الأهمية الكبرى والأثر البالغ على نشاط المؤسسات.[2]

### *الفرع الأول: تعريف التمويل*

**لغةً**: التمويل كلمة أصلها من المال أي تقديم المال.

**اصطلاحاً**: توجد عدة تعاريف لعملية التمويل نذكر منها:

يعتبر التمويل أداة هامة من الأدوات الضرورية للعملية الإنتاجية, والتمويل عبارة عن تدفق مالي أو سلعي بين مؤسسة التمويل والطرف المستفيد من ذلك المال كما يعرف بأنه" توفير المبالغ النقدية اللازمة لرفع او تطوير مشروع عام أو خاص، والتمويل يشمل أيضا تلك القرارات التي تتخذها الإدارة من أجل توظيف الأموال توظيفا اقتصاديا للتحسين بالنظرة الكلية في أعمال المشروع حيث أنها ليست جزئيات منفصلة عن بعضها، وبالتالي هي توفير للأموال والتنسيق في القرارات والأعمال في البعد الاقتصادي لصالح المشروع، و قد يكون الغرض من التمويل هو التسيير أي العمل و المحافظة على القدرة الإنتاجية للمؤسسة المستفيدة من التمويل أي ضمان السير العادي لها".[3]

" ان كلمة التمويل تأتي لتوضيح مسألة انتقال رؤوس الأموال من أماكن وفرتها الى أماكن ندرتها وتتم العملية من خلال مجموعة من الوسطاء الماليين سواء كان ذلك في شكل بنوك أو شركات تأمين أو صناديق ادخار وأسواق المال الى غير ذلك"[4]

عرفت المدرسة الحديثة التمويل من خلال وظيفته بأنه:" عامل أساسي بما يلعبه من دور في التخطيط المالي ومواجهة المشاكل التي قد تقف عائق أمام استمرار عمل المنظمة، وكذا تجهيز وسائل الدفع "[5]

---

[1] سامر بطرس جلدة، **نفس المرجع السابق**، ص 90.
[2] احمد بوراس، **تمويل المنشئات الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، 2008 ص24 بتصرف
[3] رابح واعلي، **التمويل والتطور قطاع الفلاحة في الجزائر"** (رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1988) ص 8.
[4] الصالح الفتاح، **محاضرات في المالية الدولية** (سنة رابعة مالية نقود وبنوك جامعة محمد خيضر بسكرة(2002/2001).
[5] نورة بوكونه، **تمويل التجارة الخارجية في الجزائر**، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص 42.

ومما سبق يمكن تعريف التمويل على أنه: عبارة عن انتقال لرؤوس الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز المالي بغرض تطوير مشروع عام او خاص او توسيع في استثمارات.

### *الفرع الثاني: أهمية التمويل*

ان المؤسسات والدول والمنضمات التابعة لها باستخدامها الدائم لجميع مواردها المالية، فهي تلجأ عند الحاجة الى مصادر خارجية لسد حاجياتها سواء من عجز في الصندوق او لتسديد الالتزامات، من هذا المنطلق يمكن القول بأن للتمويل أهمية كبيرة تتمثل في:[1]

-تحرير الأموال أو الموارد المالية المجمدة سواء داخل المؤسسة أو خارجها؛

-يساعد على انجاز مشاريع معطلة وأخرى جديدة والتي بها يزيد الدخل الوطني؛

-يساهم في تحقيق أهداف المؤسسة من أجل اقتناء أو استبدال المعدات؛

-يعتبر وسيلة فعالة في الخروج من حالة العجز المالي؛

-حماية المؤسسة من خطر الإفلاس والتصفية.

### *الفرع الثالث: أنواع التمويل*

تختلف أنواع التمويل باختلاف وجهات النظر إليها، ويمكن تقسيمه عدة معايير نذكر منها:

**أولا -من ناحية المدة الزمنية:**ينقسم التمويل من هذه الناحية إلى ثلاثة أنواع:[2]

**أ-تمويل قصير الأجل**: يقصد به تلك الأموال التي تكون آجالها من سنة واحدة لا تزيد عن سنتين كالمبالغ النقدية التي تخصص لدفع أجور العمال أو الاحتياجات مثل: البذور والأسمدة وغيرها من النفقات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية، والتي يتم تسديدها من إجراءات نفس الدورة الإنتاجية، وهذا في الحالات العادية لسير نشاط المؤسسة.

---

[1] عبد العزيز بن قيراط، وآخرون، **تمويل المشارع الاستثمارية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة العقيد الحاج لخضر، ،باتنة,الجزائر,2008 /2009 ص. 02

[2] احمد بوراس، **مرجع سابق**، ص ص27-28.

**ب–تمويل متوسط الأجل**: هو ذلك التمويل الذي تكون آجاله لفترة تتراوح بين سنتين وخمس سنوات قبل استردادها وستعمل في مجالات متعددة كشراء آلات ومعدات.

**ج–تمويل طويل الأجل**: ينشأ من الطلب على الأموال اللازمة لأجراء تحسينات ذات صبغة الاستثمار كاستصلاح الأرضي وبناء أو إنشاء مؤسسات صناعية وغيرها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة إنتاجية الوحدة المستثمرة في المدى البعيد والتي تزيد فترة احتياجاتها التمويلية عن خمسة سنوات فما فوق

ثانيا-من ناحية مصدر الحصول على الأموال: وهناك نوعان هما:[1]

**أ–تمويل ذاتي (داخلي)**: يقصد بالتمويل الذاتي الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، هوما يمكن المنشأة من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون تنفيذ الاستثمارات زيادة رأس المال العام، و بتعبير آخر تمثل الأموال الذاتية ذلك المصدر التقليدي لتمويل المنشأة الذي يتم تغذيته إما من علاوات الإصدار المتعلقة بحصص المساهمين أثناء إصدار الأسهم عن طرف المنشأة و التي يمكن ان تباع بقيمة اكبر من قيمتها الاسمية او عن طريق تلك الموارد المالية الداخلية الناتجة عن إدارة الاستثمار الجزئي او الكلي للأرباح المحققة و كذلك مخصصات الإهتلاك و المؤونات، من خلال ما سبق يمكن استخلاص ما يلي:

ان التمويل الداخلي للمؤسسة يمثل التمويل المتولد من مجموع النشاط الاستغلالي والمالي وكذا الاستثنائي للمنشأة خلال الدورة الإنتاجية والمعبر عنه بقدرة **التمويل الذاتي**.

**ب–التمويل الخارجي**: يتضمن كافة الأموال التي يتم الحصول عليها من مصادر خارجية، ويتوقف حجمه على حجم التمويل الداخلي والاحتياطات المالية للمؤسسة أي انه يكمل التمويل الداخلي بغرض تغطية المتطلبات المالية سواء الاستثمارية او الجارية، ويمكن حصر المصادر الخارجية للحصول على الأموال لتمويل الاستثمارات فيما يلي[2]:

–الحصول على أموال الغير في شكل قروض بإصدار سندات قابلة للتداول.

–الحصول على أموال من الملاك بإصدار أسهم جديدة.

[1] عبد الغفار حنفي، **مدخل المعاصر في الإدارة المالية**، دار الجامعة، مصر،2002,ص171.
[2] عبد الغفار حنفي، **مرجع أعلاه**، ص172 .

-الحصول على أموال من البنوك في شكل قروض مصرفية قصيرة او طويلة الأجل.

**ثالثا-من ناحية الغرض من التمويل**: ويوجد نوعان:

**أ-تمويل لغرض الاستغلال**: يتمثل في استغلال الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها (تمويل دورة الاستغلال)، كنفقات شراء المواد الخام أو دفع أجور العمال وما على ذلك من المدخولات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية، والتي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق.

**ب – تمويل لغرض الاستثمار**: يتمثل في الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي تترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة او توسيع الطاقة الحالية لمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات وإقامة محطات لتربية الحيوانات واستصلاح الأراضي ...إلخ

**رابعا-أنواع اخر من التمويل**: توجد عدة أنواع من القروض الأخرى التي لا تندرج ضمن الأنواع التي سبق ذكرها ومنها:

**أ-القرض الايجاري**: هو عبارة عن عملية يقوم بموجبها البنك أو مؤسسة مالية أو شركة مؤجر مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات ومعدات أو أي أصول مادية أخرى، وبحوزة مؤسسة مستعملة أخرى مع إمكانية التنازل على الآلات والمعدات في نهاية التعاقد. ورغم حداثة هذه الطريقة إلا أنها تسجل توسعا سريعا في الاستعمال لإقدام المستثمرين عليها بالنظر الى المزايا العديدة التي تقدمها.[1]

**ب-تمويل موجه لتمويل التجارة الخارجية**: ويتمثل في الآتي:

**1-قرض المورد(المصدّر، او البائع)**: هو آلية من آليات تمويل التجارة الخارجية على المدى المتوسط والطويل بمنح قرض للمصدّر لتمويل صادراته، والقرض هو ناشئ عن مهلة يمنحها المصدر للمستورد، بمعنى آخر عندما يمنح المصدر مهلة للمستورد للتسديد.[2]

**2-قرض المشتري(المستورد)**: هو عبارة عن آلية يقوم بموجبها بنك معين من بلد المصدر بإعطاء قرض للمستورد لفترة تتجاوز 18 شهراً، ويقوم المصدر بدور الوسيط بين المستورد والبنك المعني بغرض إتمام عملية القرض هذه.[3]

[1] الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص 77.
[2] شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**،ديوان المطبوعات الجامعية، بن كنون، الجزائر، 2000، ص90.
[3] شاكر القزويني، **مرجع اعلاه**، ص123.

**3-التمويل الجزافي**: هو عبارة عن تحريك دين متوسط الأجل ممثلاً في أوراق تجارية، أو بعبارة أخرى هو عبارة عن خصم تلك الأوراق بدون طعن أو رجوع على المصدر أو الأشخاص الممضيين على هذه الورقة، أي بيع نهائي لديون ناشئة عن التصدير بعد ان يحل المشتري لتلك الديون محل المصدر في تحمل جميع الأخطار، مقابل ان يحتسب الأول على الثاني فائدة مرتفعة نسبياً ومتمثلة في الخصم الذي يحصل عليه هذا الأخير، والذي يُحسب عن الفترة الممتدة من تاريخ خصم الورقة إلى تاريخ استحقاقها.[1]

***الفرع الرابع: مخاطر وضمانات التمويل***

تتعرض البنوك لعدة مخاطر عند القيام بعملية التمويل ناتجة عن الفترة بين عملية الإقراض وتاريخ تسديد آخر قسط من قيمة القرض، وتجنباً أو تقليل لتلك المخاطر تعمل البنوك على حيازته لضمانات تكفل له استرداد قيمة القرض او قسط من أقساط القرض عند عجز الزبون عن الوفاء بالتسديد.

## أولاً: مخاطر التمويل

للمستثمر أهداف أساسية منها للحصول على فوائد كبيرة تفوق تكاليف الاستثمار وهو ما لا يتحقق إلا بالمرور عبر عمليات مالية تكون صعبة بسبب المخاطر المختلفة، قد تحدث أثناء القيام بعملية التمويل ومن أهم هذه المخاطر ما يلي:

**1-مخاطر عامة**: يقصد بها المخاطر التي قد تمس أي طرف في المعاملة التي تمت وتتعلق مجمل هذه المخاطر في الاضطرابات والازمات السياسية والاقتصادية والاضطرابات المالية التي ترغم الدولة على التوقف الدفع للخارج وعوامل طبيعية أخرى كالزلازل والطوفان...إلخ.[2]

2-**مخاطر مهنية**: يمكن تقسيمها إلى ما يلي[3]:

**أ-خطر إداري ومحاسبي**: هو الخطر الناتج عن ضعف التأهيل المهني لموظفي البنك والضعف في التحكم والإلمام بالمهنة خاصة التحكم الإداري الناتج عن غياب إجراءات الرقابة، التكوين، غياب الوسائل العملية المتطورة ومن ناحية أخرى ضعف التسيير والتصرف غير ناجح في الأموال المقترضة يؤدي بهم الى عدم إتمام الخطة المرسومة لها، وتراكم الديون على المؤسسات التي تجد نفسها أمام مديونية كبيرة يصعب التغلب عليها.

[1] سليمان ناصر، **مرجع سابق**، ص139.
[2] الطاهر لطرش، **مرجع سابق**، ص 170، (بتصرف).
[3] رشاد العصار، **التجارة الخارجية**،ط1, دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000,ص ص 12-15.

**ب–خطر خاص بالإنتاج**: يكمن في التغييرات المفاجئة التي تطرأ على نشاط الإنتاج كالنقص في المواد الأولية تغير أساسي في الأسعار، تغير في طرق الإنتاج، المنافسة الشديدة، وكل هذا يجعل المصاريف تحد او تقلل من القروض.

**3–مخاطر خاصة**: إن هذه المخاطر هي مخاطر موجودة في قطاعات معينة؛ حيث تتردد البنوك كثيراً في منحها للقروض، وذلك لان هذه المؤسسات تتميز بخصائص دون غيرها من المؤسسات كارتفاع أسعار سلعها او خدماتها او قدم منتوجاتها ورداءتها ...**إلخ**.

**4–خطر عدم التسديد**: يعد هذا الخطر من أكبر المخاطر التي يمكن أن تهدد البنوك وذلك، نتيجة لعدم استرجاع الأموال المقترضة سواء كلياً أو جزئياً، فبالتالي تنقص حصيلة خزينة البنك وتصبح بحاجة الى تمويل لتغطية سحوبات المودعين من البنك.[1]

**5–خطر معدلات الفائدة وسعر الصرف**: باعتبار معدلات الفائدة كباقي الأسعار، فهو يخضع لقانون العرض والطلب؛ حيث يمثل هذا المعدل نسبة من المبلغ المحفوظ لدى البنك أي القيمة المعطاة من طرف البنك الى الأشخاص، ومنه يجب ان يكون معدل الإقراض أكبر من معدل الإيداع. فإن سعر الفائدة له مجال للتغير فالمردودية البنكية التي تحصل من الهامش بين نسبة الفائدة المدينة والدائنة تصبح غير أكيدة، وهذا الارتياب يمثل خطر معدل الفائدة، أما خطر سعر الصرف فيقصد به قيمة تبادل عملة بأخرى، وبما أن الأسواق المالية غير مستقرة، فإن ارتفاع او انخفاض عملة مقابل أخرى قد يؤدي إلى خطر يعرف بخطر سعر الصرف.[2]

**6–مخاطر التضخم**: هي مخاطر تتعرض لها القروض البنكية عن طريق انخفاض قوتها الشرائية كنتيجة لانخفاض في قيمة العملة المحلية بعد منح البنك القرض للعميل، وتلجأ البنوك في بعض الدول الى طرق لتجنب خطر التضخم كالطريقة التركية والطريقة البرازيلية.

## ثانياً: الضمانات البنكية للتمويل

إن الدراسات التي يقوم بها البنك قد تكون غير كافية، ومهما كانت درجة التقدم فإن المستقبل لا يمكن معرفته بدقة أو بدرجة تأكد 100 %لذلك تلجا البنوك لطلب ضمانات من طالب القرض التي تعد مدعمة لثقة البنك في عمله ومواجهة أهم خطر قد يواجه البنك عند منحه للائتمان، وهو خطر عدم التسديد سواء كان ذلك بتعمد من الزبون او لأسباب خارجة عن نطاقه، ومن أهم الضمانات البنكية نذكر الاتي:

[1] فريدة يعدل بخراز، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 1998، ص52 (بتصرف).
[2] فريدة يعدل بخراز، **مرجع سابق**، ص 53.

**1-الضمانات:** هي ما يقبضه البنك من العميل كضمان يستوفي منه حقه في حالة ما إذا لم يلتزم هذا الأخير بالتزاماته المتمثلة في سداد القرض، وتكون على أنواع هي:[1]

**1-1-الضمانات الشخصية:** يعرف الضمان الشخص عادة بأنه التزام شخص أو اكثر بالوفاء بالتزامات المدين تجاه الدائن (البنك)، أي انه تعهّد يقوم به طرف ثالث غير المدين والدائن، قد يكون هذا الطرف شخصاً أو مجموعة أشخاص، طبيعية أو معنوية، بأن يقوم بأداء التزامات المدين تجاه الدائن في حالة عجز الأول عن الوفاء بدينه في تاريخ الاستحقاق، والضمان الشخصي مرتبط بالصفة الشخصية للضامن كالسمعة الحسنة والملاءة في التسديد. إلا أننا نرى أن الضمان الشخصي يبدأ او يتعلق بشخصية العميل أولاً وسمعته ومركزه المالي (إذا كان البنك على معرفة جيدة به)، أو على شخص آخر يضمن المدين في حالة عدم السداد وهو ما يعرف بالكفالة وقد لا يقتنع البنك بضمان هذا الكفيل فيطالبه بالتوقيع على ورقة تجارية وهو ما يسمى بالضمان الاحتياطي.

**1-2-الضمان الحقيقي:** قد يعتبر أشياء عينية كرهن وليس على سبيل تحويل ملكيتها للبنك وتكون اما:

أ-**رهن حيازي:** كالآلات والمعدات والأثاث والبضائع.

ب-**رهن عقاري:** يتمثل في قطعة ارض أو مبنى، ويجب أن يكون العقار صالحا للتعامل به وقابلا للبيع في المزاد العلني، وتكون قيمته أكبر عادة من قيمة القرض.

**1-3-ضمانات أخرى:** مثل تحرير كمبيالات من طرف العميل الدائن لصالح البنك، أو يرهن له أوراق مالية قابلة للتداول في البورصة، وتتمتع الأوراق المالية الحكومية بقيمة اقتراضيه أكبر عادة، وقد يشترط البنك ضمانات أخرى كعدم هبوط ودائع العميل عن مستوى معين، أو عدم حصول المؤسسة او العميل على قروض أخرى إلاّ بموافقة البنك...إلى غير ذلك من الضمانات.

2-**التأمين على القرض:** يقوم البنك بالتأمين على القرض لدى مؤسسة التأمين ضد خطر عدم التسديد، وهذا في حالة ما إذا كان ذلك لأسباب خارجة عن نطاق العميل، وأهمها وفاة هذا الأخير أو توقفه عن العمل اضطرارياً بسبب حل الشركة التي يعمل بها أو افلاسها أو خوصصتها...الخ، إذ يقوم البنك بدفع أقساط التأمين إلى شركة التأمين، مقابل التزام هذا الأخير بدفع ما تبقى من أقساط القرض مع فوائدها الى البنك في حالة توقف العميل عن السداد للأسباب المذكورة، وغالبا ما يحمّل البنك هذا القسط على العميل مع مصاريف القرض

[1] سليمان ناصر، **مرجع سابق**، ص ص 111-112.

## المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية

يتم التطرق في هذا المبحث الى:

*** المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة:**

**الفرع الاول: الدراسات الوطنية:**

**-الدراسة رقم 01: بعنوان: "إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة"** وهي دراسة الباحثة الحاج علي حليمة مقدمة في إطار نيل مذكرة ماجستير بجامعة قسنطينة 2008.تدور إشكالية الدراسة الرئيسية حول السؤال التالي: هل تلبي مصادر التمويل المتاحة متطلبات المؤسسات الصغيرة التمويلية، وقدمت الباحثة الفرضيات التالية:

-المؤسسات الصغيرة في الجزائر تعاني من صعوبات في التمويل الضروري لاستمرار نشاطها.

-الشروط الصعبة التي تفرضها البنوك على المؤسسات الصغيرة.

الهدف من الدراسة هو رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة، وقد استخدمت المنهج الوصفي، قد تمت هذه الدراسة على عينة من المؤسسات الصغيرة لمدينة قسنطينة عن طريق توجيه استبيان لجمع المعلومات اللازمة للدراسة، وكذلك مقابلات شخصية والوثائق اللازمة للدراسة الميدانية, وقد توصلت الدراسة الى وجود عوائق وصعوبات لدى هذه المؤسسات في الحصول على التمويل الازم لنشاطها.

**–الدراسة (02): بعنوان: "دور القطاع المصرفي في التنمية الاقتصادية الجزائرية "**. التي قامت بها جمعون نوال 2005 ،جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير.

هدفت هذه الدراسة إلى إدراك مفهوم التنمية الاقتصادية ومصادر تمويلها. عرض أسلوب التمويل المصرفي الذي اعتمده الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية الاقتصادية خلال مرحلتين أساسيتين هما:

مرحلة تخطيط المركزي ومرحلة الانفتاح. جاءت دراسة لاختبار الفرضية التالية:

أي مدى يساهم النظام المصرفي في تحقيق التنمية الاقتصادية في ضل التحولات الاقتصادية الراهنة.

وتبين من خلال الاختبارات الإحصائية أن القطاع المصرفي يساهم بنسبة كبيرة في النمو الاقتصادي الجزائري.

وقد استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، ودراسة مقارنة من خلال انعكاس عملية التمويل على تطور نشاط المؤسسات الإنتاجية خلال مرحلة التخطيط المركزي ومرحلة الانفتاح، وتوصلت الدراسة إلى أن للقطاع المصرفي الدور الحيوي في التنمية الاقتصادية الجزائرية.

**-الدراسة(03)**: أطروحة دكتورة بعنوان: "**إصلاحات النظام المصرفي في الجزائر وأثرها على تعبئة المدخرات وتمويل التنمية** ". التي قام بها بطاهرعلي.2006.جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير

فقد هدفت الدراسة إلى التعرف على السياسات الاقتصادية المتبعة خلال الإصلاحات الاقتصادية وتم من خلالها إبراز علاقة السياسة الائتمانية بالسياسة الاقتصادية والمالية في الاقتصاد الجزائري، وقد تمَّ التعرف على دور الإصلاحات المصرفية في تهيئة مناخ العمل السياسة الائتمانية للقيام بدورها الهام، والمساهمة في العمليات التنمية والإنعاش الاقتصادي.

تميزت هذه الدراسة بتقسيم البحث لدالتين، الأولى ائتمانية والثانية انتاجية، هذا ما جعل من اختبار الفرضيات بسهولة لمعرفة مدى ارتباط النمو الاقتصادي والتمويل المصرفي.

**-دراسة رقم (04)**: بعنوان " **الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر**"

وهي دارسة الباحث **محمد زيدان** و هي عبارة عن مقال مقدم في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا بجامعة الشلف: الجزائر، العدد السابع. تناول الباحث في دارسة الإشكالية: مدى أهمية الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومن النتائج المتوصل إليها الآتي:

- صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسات بسبب مشكل العقار؛
- نقص مصادر التمويل بسبب الشروط المفروضة على القروض والضمانات المطلوبة من البنوك.

وعلى الرغم من استحداث الآليات، وعدم الاستفادة من التمويل المباشر عن سوق القيم المنقولة والهياكل الجديدة للمساعدة في التمويل إلا أن المشكل يبقى مطروحا أمام هذه المؤسسات.

**-دراسة رقم (05) بعنوان: "المؤسسات المصغرة ودور البنوك في تمويلها".**

وهي دارسة الباحث: **منصور بن عمارة** وهي عبارة عن ورقة بحثية من جامعة باجي مختار عنابة تناول الباحث في دارسة الإشكالية دور البنوك في تمويل المؤسسات المصغرة, ومن بين الأهداف المتوصل إليها الآتي:

-التطرق إلى مفهوم المؤسسات المصغرة؛

-مدى قدرتها على التأقلم مع الوضع الاقتصادي الحالي وعلى المنافسة؛

-دور البنك في تمويل المؤسسات المصغرة.

أما الاقتراحات التي توصلت إليها الدارسة لتخفيف من عبئ الأزمة تتمثل في الآتي:

-إنشاء مؤسسات مصغرة في إطار هذا الجهاز الذي ينص على مساهمة كل من المستثمر من جهة الوكالة لدعم وتشغيل الشباب، والبنك من جهة أخرى الذي لا يمكن تجاهل دوره الرئيسي في عمليات التمويل.

-إقبال الجزائر على المؤسسات الصغير بغرض تخفيف من معاناة الشريحة الشبانية وإدماجها في سوق العمل واثبات وجودها اقتصاديا.

- لابد من وجود ترابط وتناسق بين البنك والوكالة في دارسة المشاريع الاستثمارية، دارسة جيدة من جميع النواحي من أجل الوصول إلى الهدف المبتغى والمتمثل في تحقيق مردودية فعالة.

**الفرع الثاني: الدراسات الدولية:**

**-دراسة رقم (06):**بعنوان" **دور النظام المصرفي في تمويل التنمية الاقتصادية "بدولة سوريا للباحث:**

ليوسف أحمد 2010، رسالة ماجستير، هدفت الدراسة إلى توضيح وتطوير السبل و الآليات التي تؤدي إلى تحقيق التنمية الإقتصادية، وتطوير النشاطات الإستثمارية في البلد، وذلك من خلال تطوير حجم المدخرات الوطنية المختلفة، ويتطلب تحقيق ذالك تطوير النظام المصرفي؛بحيث يساهم في تجيع المدخرات الوطنية بهدف تشجيع النشاط الاستثماري في البلاد وتنمية الإقتصاد الوطني بعيدا عن الشروط التي تفرضها المؤسسات المالية الدولية.

**-دراسة رقم(07) بعنوان: " دور التمويل في تنمية المشاريع المصغرة "**

دارسة تطبيقية على المشاريع الممولة من المؤسسات الإقراض في قطاع غزة، فلسطين للباحث: حنين جلال الدماغ مقدمة في إطار مذكرة ماجيستر بجامعة الأزهر، مصر سنة 2010، تتمثل إشكالية الدراسة في: تحليل دور التمويل المقدم من مؤسسات الاقتراض في تنمية المشاريع النسائية الصغيرة في قطاع غزة في الفترة الممتدة بين1990-2008 لمعرفة دور التمويل بين مؤسسات الاقتراض وأثارها على المؤشرات الاقتصادية، ولقد توصلت الدارسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- عدم وجود ارتباط بين عدد القروض المقدمة من مؤسسات الاقتراض وبين ارتفاع أرس مال المشروع.

– لا يمثل عدد القروض المقدمة من مؤسسات الاقتراض على ارتفاع وانخفاض نسبة التمويل المقدم.

– هناك تفضيل لتطبيق أساليب التمويل الإسلامي.

## *المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة:

**الفرع الأول**: أوجه التشابه بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة:

**جدول رقم(1–1)**: مقارنة بين دارستنا الحالية والدراسات السابقة

| رقم الدراسة | أوجه التشابه |
|---|---|
| **الدراسة رقم(01)** | تشبه هذه الدارسة دارستنا من حيث الهدف وهو رصد مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| **الدراسة رقم(02)** | تناولت هذه الدارسة في التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| **الدراسة رقم(03)** | تناولت هذه الدارسة على دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشابهت مع دارستنا في إشكالية الدارسة إلى مدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| **الدراسة رقم(04)** | تشبه الدارسة من خلال دور النظام المصرفي في التمويل. |
| **الدراسة رقم(05)** | تشبه دارستنا في توضيح دور البنوك في عملية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| **الدراسة رقم(06)** | اعتمدت الدارسة على أهمية البنوك في عملية التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة |
| **الدراسة رقم(07)** | تشبه الدارسة دارستنا في هدفها والتي تهدف إلى دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة |

**المصدر: من اعداد الطالبين**

**الفرع الثاني**: اوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية و الدراسات السابقة

اختلفت الدراسة رقم 01عن دراستنا في اعتمادها على أداة الاستبيان، كما اختلفت الدارسة رقم 02عن دارستنا في الوقوف إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مضي اقتصاديات البلدان النامية، كما اختلفت الدارسة رقم 03عن دارستنا في اعتمادها للموضوع من المنظور القانوني مستعينة بذلك بالقوانين التشريعية المنصوص عليها، و اختلفت الدارسة رقم 04 عن دارستنا من حيث هدفها وهو التعرف الى أثر التمويل البنكي في التنمية الاقتصادية، و اختلفت الدارسة رقم 05عن دارستنا في تناولها على إجمالي الهياكل الداعمة ولم تتخصص أو تحدد الهياكل الداعمة وعليه فكانت النتائج بصفة إجمالية، و اختلفت الدارسة عن دارستنا حيث أنها اعتمدت فقط على تمويل البنوك، وعلى بيانات قديمة، واختلفت الدارسة عن دراساتنا حيث أنها تناولت دور التمويل المقدم من طرف المؤسسات على تنمية المشاريع النسائية.

## خلاصة الفصل:

بعد الدراسة التي قمنا بها حول النظام المصرفي في البنوك التجارية يمكننا القول بأنها تعمل كنظام متكامل فيما بينها والشكل الهرمي الذي قمته البنك المركزي وقاعدته البنوك التجارية، والدور الذي يقوم به في الحياة الاقتصادية من خلال القيام بدور الوسيط بتجميع الأموال الفائضة من أفراد ومؤسسات وإقراضها الى أصحاب العجز بتمويل مختلف الاستثمارات للدفع بعجلة التنمية في جميع القطاعات.

# الفصل الثاني: الدراسة الميدانية

## تمهيد

تنحصر احدى الخصائص الأساسية للتطور الاقتصادي في المحاولات السياسية الرائدة لتحقيق نمو قوي وتحسين نوعية الحياة مع تجنب الجمود الاقتصادي, وتتمثل تلك المحاولات في القرارات المتخذة لتعبئة وتنظيم الموارد الداخلة للوطن لتمويل المشاريع الاستثمارية، ففي هذه الظروف و في إطار تخصيص المهام كان لابد من إيجاد مؤسسات مالية تعمل على جمع الأموال و توظيفها، خاصة في مجال البناء و الأشغال العمومية ، وعلية تم تأسيس البنك الوطني الجزائري وبنك الجزائر الخارجي، وقد كان هدف الدولة من إنشاء هذين المؤسستين بعد الاستقلال مباشرة هو توفير التمويل لمرحلة البناء والتشييد التي بدأتها الجزائر بعد الاستقلال، على هذا الأساس سيتم تقسيم الفصل الثاني إلى مبحثين هما :

- **المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة.**
- **المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة.**

## المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة

سنوضح في هذا المبحث الطريقة المتبعة في جمع بيانات الدراسة من مجتمع العينة، وأدوات الدراسة ومتغيرات الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة في ذلك.

### *المطلب الأول: الطريقة المستعملة في الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة واستخلاص النتائج قمنا بإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي من خلال الاعتماد على ما يلي:

#### *الفرع الأول: مجتمع الدراسة*

تمثل مجتمع الدراسة في القطاع المصرفي الجزائري، حيث قيدت الدراسة بما هو متوفر من بيانات ومعلومات عن البنوك التجارية محل الدراسة والمتمثلة في البنوك التالية:

أ-**البنك الوطني الجزائري**: تأسس هذا البنك في 13جوان 1966بموجب القرار رقم: 155/66 ويعتبر أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في دولة الجزائر المستقلة, يقدر رأس ماله الاجتماعي بـ 1.000.000.000دج وتطور إلى أن وصل رأسماله الاجتماعي إلى8.000.000.000دج،وهو بنك ودائع واستثمارات المنشآت المالية والوظيفية، وهو متخصص في تمويل مؤسسات القطاع الصناعي والتجاري، ومن أهم وظائفه تقديم القروض إلى المنشآت الصناعية العامة والخاصة، تلقي الودائع من الجمهور.

في سنة 1982قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا أنه كان له الحق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال، وهو موزع إلى مديرية عامة ومديريات جهوية(DRE) تتفرع إلى وكالات محلية تتوزع على التراب الوطني.

ب-**بنك الجزائر الخارجي**: تأسس هذا البنك بتاريخ01أكتوبر 1967 فهو ثالث وأخر بنك تجاري يتم تأسيسه تبعا لقرارات تأميم القطاع البنكي، وتم أنشاؤه بضم خمسة بنوك أجنبية هي:*

- القرض الليوني؛
- الشركة العامة؛
- قرض الشمال؛

*مفتاح صالح، **محاضرات اقتصاد النقدي المعمق**، السنة الثالثة لسانس, تخصص مالية النقود والبنوك، 2003-2004،ص 32.

- البنك الصناعي الجزائر والمتوسط؛
- بنك باركليز.

يمارس البنك الخارجي الجزائري كل مهام البنوك التجارية، ويتكفل بتمويل عمليات التجارة الخارجية؛ حيث يقوم بمنح القروض للاستيراد وتأمين المصدرين الجزائريين وتقديم الدعم المالي لهم، كما تمتد نشاطاته الافتراضية إلى الشركات الكبرى مثل: سوناطراك وشركات الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية وقاطعات اقتصادية أخرى.

***الفرع الثاني :عينة الدراسة***

اقتصرت عينة الدراسة على اثنين من البنوك التجارية العمومية وهما: بنك الجزائر الخارجي والبنك الوطني الجزائري فرع ورقلة.

***الفرع الثالث: طريقة الدراسة***

أثناء الدراسة قمنا بجمع المعلومات التي تخدم الموضوع جمع المعطيات المالية المتمثلة في القوائم المالية وجدول حسابات النتائج للمؤسسات محل الدراسة خلال الفترة ما بين 2016-2018.

* **المطلب الثاني: أدوات الدراسة**

يتم التطرق في هذا المطلب

***الفرع الأول: تقديم المقابلة ومحتواها :***

**أ-تعريف المقابلة:**

نعني بالمقابلة المحادثة بين الباحث والشخص او الأشخاص المرتبطين بالدراسة بغرض الوصول الى حقائق تتعلق بموضوع الدراسة؛ فهي تعتبر وسيلة شخصية مباشرة غرضها الحصول على حقائق أو مواقف أو معلومات أو اتجاهات يحتاج الباحث إلى تجميعها في ضوء الهدف للوصول إلى فهم أوضح للظاهرة موضوع البحث .

**ب-محتوى المقابلة:**

قصد الالمام بالموضوع و التعرف على خباياه انطلاقا من وجهة نضر المسيرين، قمنا بإجراء مقابلة مع رئيس دائرة القروض في البنك الوطني الجزائري المديرية الجهوية بورقلة واجراء مقابلات مع المكلف بالدراسات وكذا مدير بنك الجزائر الخارجي وكالة ورقلة من اجل معرفة كيفية التعامل مع طلبات القروض ومن ثم دراسة الملفات وصولا إلى اعداد دراسة شاملة عن طالب القرض ليتم عرض الدراسة على اللجنة المكلفة باتخاذ القرار بمنح الائتمان

أمّا على مستوى بنك الجزائر الخارجي فقمنا بإجراء المقابلة مباشرة مع السيد: مدير وكالة ورقلة وفي كلا البنكين قمنا بطرح أسئلة مباشرة وجها لوجه وفقا للأسئلة المطروحة:( الملحق رقم02)و المحكمة من طرف أساتذة و إطارات بنكية(الملحق رقم 03)،

**01-الأسئلة الموجهة لرئيس دائرة القروض لبنكBNAورقلة و مدير وكالة بنك BEAورقلة.**

**السؤال الاول**: هل يمول بنك BNA وBEA قطاع البناء والأشغال العمومية؟

بخصوص هذا السؤال وجدنا اختلافا بين الاجابتين حيث

أ-اجاب رئيس قسم القروض بالمديرية الجهوية لبنك BNAورقلة ان البنك يمول قطاع البناء و الاشغال العمومية بنوعين من القروض، قروض الاستثمار و قروض الاستغلال.

ب-في حين اجاب مدير بنك BEAوكالة ورقلة ان البنك يمول هذا القطاع بنوع واحد من القروض الا و هي قروض الاستغلال و يمتنع المستثمرين عن قروض الاستثمار لأسباب خاصة. مع اشتراط البنك تسديد فوائد قرض الاستغلال فورا و قبل استلام مبلغ القرض.

**السؤال الثاني**: هل المؤسسات المقترضة من بنك BNAوBEAمن صغار المستثمرين أم من كبار المستثمرين؟

بخصوص هذا السؤال تطابقت الاجابتين حيث اكدا كلا المسؤولين ان المقترضين خليط من كبار المستثمرين و كبار المستثمرين.

**السؤال الثالث**: هل هذه المؤسسات تنتمي الى القطاع العام أو القطاع الخاص؟

اجاب كلا المسؤولين ان المؤسسات التي تنشط في قطاع البناء و الاشغال العمومية التي تلجأ للاقتراض من البنكين تنتمي الى القطاعين مع نسبة غالبة للقطاع الخاص.

**السؤال الرابع**: هل تفضلون قطاع بعينه دون آخر؟

بالنسبة الى هذا السؤال تطابقت الاجابتين وكانت الاّ تفضيل لقطاع معين دون غيره.

**السؤال الرابع**: هل تقدّمون اقتراح بالتمويل على المؤسسات المتعاملة مع بنك BNAفرع ورقلة وكذا بنك BEAورقلة؟

أ-كانت الاجابة ان بنك BEAوكالة ورقلة يقترح على المتعاملين معه التمويل اللازم لأنشطتهم في كل القطاعات بكل انواع التمويل الممكنة.

ب-كانت اجابة رئيس قسم القروض للمديرية الجهوية لبنك BNAورقلة كذلك يقدم اقتراحات التمويل للمؤسسات ذوي الملاءة المالية الجيدة.

**02-الأسئلة الموجهة للمكلف بالدراسات في بنك BNAفرع ورقلة.**

**السؤال الاول**: ماهي أول خطوة في مسار حصول مؤسسات قطاع البناء و الاشغال العمومية المتعاملة مع البنك على قرض في بنك BNAفرع ورقلة و بنك BEAوكالة ورقلة؟

بخصوص هذا السؤال كانت الاجابتين متطابقة حيث على المتعامل الراغب في التمويل من احد البنكين اعداد دراسة تكنو اقتصادية للمشروع المراد تمويله من طرف مكتب دراسات.

**السؤال الثاني** : مما يتكون ملف طلب القرض الموجه الى قطاع البناء و الاشغال العمومية؟

بخصوص هذا السؤال تطابقت الاجابتين: ان على طالب القرض التقدم بملف محدد كما سنذكره لاحقا من خلال دراسة الحالة.

**السؤال الثالث**: كيف يتم التأكد من مصداقية المعلومات (البيانات) المقدمة من طرف المؤسسة الطالبة للقرض؟

اجاب المكلف بالدراسات في بنك BNAالمديرية الجهوية بورقلة على ان الميزانيات التقديرية تعد من طرف محاسب معتمد و تكون لسمعة العميل لدى البنك دورا كبيرا وكذا من خلال التدفقات النقدية لدى البنك.

**السؤال الرابع**: ما هو ترتيب الضمانات المطلوبة من البنك مقابل القرض؟

اجاب المكلف بالدراسات في بنك BNAورقلة على ان العقارات في المرتبة الاولى بعده تكون الضمانات الاخرى كالمنقولات و التأمين على القروض...

**السؤال الخامس**: كيف يتم تقييم الضمانات التي تقدمها المؤسسات طالبة القرض؟

اجاب المكلف بالدراسات في بنك BNAورقلة على ان البنك يتعامل مع خبراء عقاريين مكلفين بتقييم العقارات محل الضمان

**السؤال السادس**: كيف تنظر المؤسسات الطالبة للقرض الضمانات المطلوبة من طرف البنك؟

كانت الاجابة ان المؤسسات تتفهم للضمانات المطلوبة وانها حماية لأموال المودعين من خطر عدم القدرة او الرغبة في تسديد اقساط القرض او الفوائد او كلاهما معا.

***الفرع الثاني: جمع الوثائق والبيانات الإحصائية***

تم الحصول على القوائم المالية وجداول حسابات النتائج وكذلك البيانات الإحصائية من مصلحة القروض في كلا البنكين، بالإضافة إلى الاعتماد في عرض وتحليل البيانات على برنامج الجداول الالكترونية EXCEL لمعالجة البيانات التي تكون في شكل جداول.

## المبحث الثاني: عرض وتحليل نتائج الدراسة

يشمل هذا المبحث مطلبين المطلب الأول يتعلق بعملية تسيير الخدمات البنكية, والمطلب الثاني يتم التطرق فيه إلى مساهمة كل من البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري فرع ورقلة إلى قطاع البناء والأشغال العمومية وفق التالي:

### *المطلب الأول: عملية تسيير الخدمات البنكيةBNAوBEAوكالة ورقلة

يسهر على تسيير الخدمات البنكية إطارات وأعوان مؤهلين يتقنون الإعلام الآلي يسهرون على أداء المهام داخل البنك.

***الفرع الأول: عرض الخدمات المصرفية المقدمة من البنكينBNAوBEA:***

الخدمات المصرفية التي يقدمها كلا البنكين لا تختلف عن باقي البنوك التجارية الأخرى التي تهدف في مجملها الى كسب ثقة الزبائن مع تحقيق عمولات وفوائد نظير تلك الخدمات بالإضافة إلى اكتساب مزايا تنافسية في ضل محدودية قدرة سعر الفائدة في تحقيق التنافسية بين البنوك التجارية, وتتمثل الخدمات المصرفية المقدمة في كل من BEAوBNAفي العناصر التالية:

-فتح الحسابات المصرفية بمختلف أنواعها (حسابات الشيكات والحسابات الجارية، وحسابات الادخار وحسابات الاستثمار وحسابات بالعملة الصعبة...إلخ)؛

-القيام بالتحويلات المصرفية سوآء كانت داخل البنك نفسه أو لبنك لآخر؛

-المساهمة في عمليات التجارة الخارجية (الاعتماد المستندي المغطى كليا والمغطى جزئيا وغير مغطى، التحصيل المستندي ...)؛

-اصدار الشيكات المؤشرة*، الكفالات البنكية (المغطاة بالكامل والمغطاة جزئيا و غير المغطاة)؛

-تقديم القروض بأنواعها (قروض استثمار، قروض استغلال، قرض المورد وقرض المشتري، سحب على المكشوف، تسبيقات على الصفقات)؛

-القبول؛

-تأجير الخزائن الحديدية؛

-خصم الكمبيالات؛

-شراء وبيع العملات الجنبية الرئيسية(اليورو، الدولار، الجنيه الإسترليني...إلخ).

**الفرع الثاني: طرق التمويل المقدمة من بنك:BNAوBEAوكالة ورقلة**

يتم التطرق في هدا العنصر إلى طرق التمويل المقدمة من البنكين للفئات التالية:

أ-**بالنسبة للمؤسسات:**

يساهم كل من بنك BNA وبنك BEAفي تمويل المؤسسات بمختلف أنشطتها محل الاختصاص بمختلف أنواع التمويل وفق الآتي:

-تمويل دورة الاستغلال (قروض الاستغلال)؛

-تمويل دورة الاستثمار بالنسبة للإنشاء أو التوسعة أو التطوير (قروض الاستثمار طويلة أو متوسطة الأجل)؛

**ب-تمويل الافراد:**

تتمثل القروض الممنوحة للأفراد في الأنواع التالية:

ب1-قروض مدعمة من طرف الدولة (ANSEJ CNAC.ANGEM بعض القروض الممنوحة للمجاهدين وأبناء الشهداء)؛

ب2-**قروض عقارية:** لشراء سكن من الخواص، شركة سكن على التصاميم، توسعة أو ترميم سكن...إلخ)؛

*الصك المؤشر: هو صك يطرح مبلغه من حساب الزبون ومضمون مدة حياة الصك "ثلاث سنوات وعشرون يوما"

ب3-**قروض استهلاكية:** قروض شراء سيارات، قروض لشراء تجهيزات منزلية (صنع جزائري).

***المطلب الثاني: مساهمة BNAوBEAفي تمويل قطاع البناء والأشغال العمومية**

يساهم كل من البنك الوطني الجزائري والبنك الخارجي الجزائري فرع ورقلة مساهمة فعالة في تمويل قطاع البناء والأشغال العمومية كونه قطاع هام في الاقتصاد الوطني.

***الفرع الأول: واقع تطور منح القروض في* BNAوBEA ورقلة**

**أ-تطور منح القروضBNA(المديرية الجهوية بورقلة):**

شهدت القروض الممنوحة لقطاع البناء والأشغال العمومية منحى تصاعديا على مستوى كل من البنك الوطني الجزائري فرع ورقلة والبنك الجزائري الخارجي وكالة ورقلة خلال الفترة الممتدة من 2016 الى 2018 وذلك ما سيبينه الجدولين التاليين:

**الجدول رقم (2-1)تطور منح القروض في بنكBANورقلة خلال الفترة (2016-2018)**

| السنة | المبلغ (الف دينار) |
|---|---|
| 2016 | 4.791.724 |
| 2017 | 6.708.087 |
| 2018 | 6.808.915 |

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على معطيات البنك الوطني الجزائري فرع ورقلة خلال الفترة(2016-2018).

**التعليق (الوحدة الف دينار):**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه المنحى التصاعدي لمبلغ القروض الممنوحة من طرف بنك BNAفرع ورقلة خلال الفترة 2016-2018؛حيث كانت الزيادة في مبلغ القروض بين سنتي 2016و2017 بمبلغ 1.916.363 لتتراجع الزيادة في مبلغ القروض الممنوحة لنفس البنك بين سنتي 2017و 2018 إلى 100.828.

**ب-تطور منح القروض BEA(وكالة ورقلة)**

يمكننا توضيح تطور منح قروض الاستغلال من قبل بنك BEA(وكالة ورقلة)من خلال معطيات الجدول رقم (2-2)التالي

**الجدول رقم (2-2)**

| السنة | المبلغ (الف دينار) |
|---|---|
| 2016 | 90.000 |
| 2017 | 100.000 |
| 2018 | 110.000 |

المصدر: من اعداد الطالبين بناء على معطيات البنك الخارجي الجزائري فرع ورقلة خلال الفترة(2016-2018).

- **التعليق(الوحدة الف دينار):**

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الزيادة المنتظمة في مبلغ القروض الممنوحة لقطاع البناء والأشغال العمومية من طرف بنك BEAخلال الفترة 2016-2018 التي كانت الزيادة ب 10.000 بين سنة 2016و2017و2018.

**التعليق المقارن:**

نلاحظ من خلال الإحصائيات السابقة التطور المستمر في منح الائتمان بكل أنواعه (قروض الاستثمار وقروض الاستغلال) في كلا البنكين، إلا أن بنك BNA كانت نسبة الزيادة من سنة 2017 مقارنة بسنة 2017 حوالي 40%،بينما لم تتعدى الزيادة خلال نفس الفترة في بنك BEA10%، لتتراجع نسبة الزيادة في سنة 2018 بالنسبة لبنك BNAالى 02%ويبقى بنك BEAمحافظا على نفس نسبة الزيادة تقريبا ومتجاوزا لنسبة الزيادة في بنك BNA.

***الفرع الثاني: إجراءات منح القروض في البنكينBEAوBNA لقطاع البناء والأشغال العمومية:***

في هذا الفرع سنقوم بدراسة ملف مؤسسة يتمثل نشاطها الرئيسي في البناء والأشغال العمومية وتحليل ميزانياتها المالية والتعرف على إمكانية المؤسسة للحصول على القرض.

إن طلب قرض استثماري يرتكز على مختلف الوثائق والمعلومات التي يقدمها المستثمر، الذي يتضمن بيانات كاملة ودقيقة يحظى باهتمام البنك وتكون له الأولوية في الدراسة ويجب أن توضح هذه الوثائق المعلومات التالية:

*تقديم المشروع؛

*إظهار الصحة المالية للمؤسسة؛

*إعطاء الفوائد المالية والاقتصادية للمشروع؛

*تحديد الضمانات التي يمكن تقديمها؛

*إظهار الكفاءة والاحترام في تسيير المشروع.

## أولا: مكونات ملف القرض

صاحب المشروع يقوم بتحرير ملف يتكون من الوثائق التالية:*

1-طلب خطي مؤرخ ومتضمن موضوع القرض أو غرض المشروع وقيمةالقرض المطلوب ومدة استحقاقه, كذلك يتضمن اسم صاحب طالب القرض والاسم التجاري للمؤسسة التي قدمت هذا الطلب مختوم بختم المؤسسة وممضي من طرف المسير أو صاحب هذه المؤسسة.

2-نسخة طبق الأصل للسجل التجاري (Register de commerce)؛

3-نسخة طبق الأصل من بطاقة التعريف الجبائي (NIF)؛

4-شهادة أداء المستحقة الضريبة غير منتهية الصلاحية (MISE A JOUR)؛

5-شهادة أداء المستحقات من الصندوق الوطني للتأمين العمال الأجراء (C NAS)؛

6-شهادة أداء المستحقات من الصندوق الوطني لعمال غير الأجراء (CAS NOS)؛

*المصدر: قسم القروض بالبنك الوطني الجزائري المديرية الجهوية ورقلة.

7-شهادة أداء المستحقات من صندوق الوطني للعطل مدفوعة الأجر الناجمة عن سوء الأحوال الجوية وهذه الوثيقة خاصة بمؤسسات قطاع البناء والاستغلال العمومية والري فقط(CACOPATH)؛

8-شهادة إيداع لحسابات الاجتماعية(BAOL) لثلاث سنوات الأخيرة؛

9-ثلاثة ميزانيات حقيقية لثلاثة سنوات الأخيرة؛

10-نسخة من الفواتير الشكلية (أنظر الملحق رقم :04)؛

11-نسخة من تقرير محافظ الحسابات لثلاث سنوات الأخيرة (في حالة اذا كانت مؤسسة SARLاوSPA)؛

12-نسخة من صفقات العمل وجدول الاعمال الحقيقي والتقديري؛

13-نسخة من العقد التأسيسي في حالة ما كانت (SARL،SPA، EURL ).

## ثانيا: إيداع الملف

إن الملف يتكون من الدراسة التي يقوم بها المستثمر على مشروعه وكذا الوثائق المرافقة المطلوبة، يتم إيداعه في أول الأمر لدى الوكالة المحلية التي تقع في نفس مكان تواجد المشروع.

تقوم الوكالة بدراسة هذا الملف (المشروع) استنادا لما جاءها من معلومات من المستثمر، ومع الاستعانة بالدراسة التي يجريها هذا الأخير.

## ثالثا: الدراسة المالية لملف قرض استثماري:

يقدم العميل طلب خطي للبنك قصد الحصول على قرض لتمويل مشروعه إلى الوكالة، فتقوم هذه الأخيرة بجمع البيانات المحاسبية والمالية عن المؤسسة، والنشاط المراد تمويله, ويمكن توضيح ما سبق من خلال الحالة الميدانية التالية:

تقديم حالة دراسية لمؤسسة«X» SARL (يتمثل نشاطها الرئيسي في البناء والأشغال العمومية)، وترغب في الحصول على قرض استثماري، بالإضافة إلى الحصول على قروض استغلال.

تقدمت مؤسسة«X»بطلب تمويل للبنك لسد حاجياتها, وكان نوع القرض المطلوب متمثل في قرض استثماري فقامت الوكالة بدراسة عامة للمؤسسة كما يلي:

**أ-التعريف بالمؤسسة:**

SARL« X » زبونة لدى البنك الوطني الجزائري، وهي شركة ذات نشاط متمثل في البناء والأشغال العمومية و الري ، حيث بدأت نشاطها في سنة 1997مسجلة بمركز السجل التجاري (فرع ورقلة) كشخص طبيعي و بتاريخ 2013/04/02 تحولت الى SARLمقرها الاجتماعي بالمنطقة الصناعية بورقلة.

يمثل القرض المطلوب من طرف"SARL"X في قرض استثماري لشراء تجهيزات ومعدات للبناء متمثلة في مضخة اسمنت محمولة على شاحنة من نوع "دايو6*4"، تكلفة هذا المشروع قدرت بـ27.700.000.00دج.

-المساهمة الذاتية من المؤسسة قدرت بمبلغ: 11.080.000 دج أي ما يعادل40٪ من تكلفة المشروع ككل.

- المساهمة البنكية في هذا المشروع تمثلت في قيمة القرض 16.620.0000 دج أي ما يعادل60٪ من تكلفة المشروع.

**ب-تقييم ملف القرض:**

طلبت المؤسسة من البنك الوطني الجزائري وكالة ورقلة منحها قرض استثماري لتمويل دورتها الاستثمارية، فقام المكلف بدراسة ملف القرض واعداد تقييم شامل لملف القرض لتقديمه للجنة المختصة لإعطاء القرار النهائي بالموافقة أو رفض منح القرض للمؤسسة؛ حيث بدأ البنك بدراسة ملف القرض واستيفائه لكامل العناصر والشروط المتمثلة في الآتي:*

1-طلب خطي؛

2-التأكد من وجود حساب جاري مفتوح باسم صاحب المؤسسة لدى الوكالة؛

3-التأكد من شهادة أداء مستحقات الضرائب ومدة صلاحية التي لا تتعدى ثلاث اشهر؛

4-شهادة أداء المستحقات من (CNAS. CASNOS. CACOBATPH) ؛

5-وثائق قانونية متمثلة في السجل التجاري؛

*قسم القروض بالبنك الوطني الجزائري المديرية الجهوية بورقلة.

6-الميزانيات وجدول حسابات النتائج للسنوات الثلاثة الحقيقية(السابقة) والميزانيات التقديرية للسنوات الخمس المقبلة.

تمر عملية دراسة ملف المؤسسة بمرحلتين أساسيتين كما يلي:

**1-الدراسة المالية للمؤسسة.**

يهدف التحليل المالي للمؤسسة الى معرفة مركزه المالي، أي دراسة المعطيات المتعلقة بالوضع المالي لها ومدى توازنه وكفاءته، للتعرف على نقاط القوة والضعف بالنسبة للمؤسسة من الناحية المالية، وهذا ما يساعد البنك على اتخاذ قرار منح القرض على ضوء هذه الدراسة والتي تستخدم فيه عدة وسائل تقليدية مثل:*

- التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي؛
- التحليل بواسطة النسب المالية؛
- التحليل بواسطة مقارنة الميزانيات؛
- التحليل بواسطة جدول حسابات النتائج؛

وأساليب غير تقليدية والتي تشمل:

- دراسة الجدوى المتكاملة؛
- قوائم التدفقات النقدية؛
- التحليل بالتنقيط(scoring).

من أجل دراسة ملف هذه المؤسسة اخترنا التحليل بواسطة مؤشرات التوازن المالي الذي يعتمد على ثلاث مؤشرات أساسية وهي:(FR، BFR، TR )، قمنا بتجهيز الميزانيات مالية، حيث تسمح لنا بالقراءة المالية لهذه المؤسسة من خلال حساب مؤشرات التوازن المالي (FR، BFR، TR )، حيث:

**رأسمال العامل الصافي أو الدائم(FRN)**:هو ذلك الجزء من الموارد الدائمة الذي يمول جزء من الأصول المتداولة ويمكن حسابه بطريقتين كما يلي:

❖ **من أعلى الميزانية**: FRN=الموارد الدائمة-الأصول الثابتة

*سليمان ناصر، **مرجع سابق**، ص ص 81-82،ص92.

❖ **من أسفل الميزانية:** FRN =الأصول المتداولة-الموارد المؤقتة(الديون قصيرة الأجل)

احتياج رأسمال العامل(BFR):هو تلك الموارد التي تحتاجها المؤسسة في المستقبل لتمويل دورة الاستغلال (الأصول المتداولة)؛ حيث انه ليست كل الأصول المتداولة تحتاج لتمويل كالقيم الجاهزة (الخزينة) التي لا تحتاج لتمويل, و يمكن حسابه بالطريقة التالية:

❖ BFR=( الأصول المتداولة-القيم الجاهزة)- (الديون قصيرة الأجل-تسبيقات مصرفية)

**الخزينة(TR)**: وهي تعرّف بأنها مجموع الأموال الجاهزة والموجودة تحت تصرف المؤسسة, وتحسب بالعلاقة التالية:

❖ الخزينة =رأسمال العامل-احتياج رأسمال العامل

$$TR=BFR-FR$$

حيث يقوم المكلف بالدراسات بالدراسة المالية (التحليل المالي) كما يلي:

أ-التحقق من الميزانيات المالية المقدمة؛

ب-حساب المؤشرات المالية الثلاث:FRوBFR وTR على أساس الميزانيات الحقيقة للسنوات الثلاثة الماضية؛

ج-حساب بعض النسب المعتمدة لدى البنك الوطني الجزائري:

* القدرة على التمويل الذاتي CAF = نتيجة الدورة + مخصصات الإهتلاك؛

* القيمة الحالية الصافية: VAN؛

* مدة استرداد القرض = قيمة القرض/متوسط التمويل الذاتي؛

*مدة استرداد قيمة المشروع =قيمة المشروع/متوسط التمويل الذاتي

* وتستطيع الوكالة منح قروض استثمارية في حدود 10 مليون دينار جزائري، وإذا كانت التكلفة الاستثمارية لهذا المشروع كبيرة (أكبر من 10 مليون دينار جزائري) فإن الوكالة تقوم بإرسال الملف إلى المديرية الجهوية التابعة لها (مصلحة القروض) ليقوم بعد ذلك المكلف بالدراسات بإجراء الدراسات المالية اللازمة.

ويكون قرار منح القرض ناتج عن اجتماع لجنة القرض الجهوية على مستوى المديرية الجهوية لبنك BNAورقلة.

-يقوم المكلف بالدراسات بفحص الميزانيات الحقيقية وجدول حسابات النتائج لثلاث سنوات الماضية والتأكد من أنها مؤشرة من طرف مصالح الضرائب ومحافظ الحسابات.

نقوم بعرض الميزانيات الحقيقية لثلاث سنوات ماضية (2015، 2016، 2017) للمؤسسة طالبة القرض من خلال معطيات الجدول رقم(**2-3**) الموالي.

**الجدول رقم (2-3) الميزانية المحاسبية لسنة 2015(أنظر الملحق رقم 05 )**

- **جانب الأصول**

| الأصول | السنة الحالية2015 | | | صافي السنة 2014 |
|---|---|---|---|---|
| | المبلغ الخام | اهتلاكات | المبلغ الصافي | |
| أصول ثابتة | | | | |
| غير المنقولات المادية الأخرى | 127.094.738.00 | 20.494.455.00 | 106.600.282.00 | 82.240.275.00 |
| غير المنقولات الجارية | 18.432.333.00 | 00 | 18.432.333.00 | 00 |
| سلفيات وأصول مالية | 22.650.892.00 | 00 | 22.650.892.00 | 21.807.211.00 |
| مجموع لأصول غير الجارية | 168.177.964.00 | 20.494.455.00 | 147.683.508.00 | 104.047.486.00 |
| أصول متداولة | | | | |
| مخزونات | 364.406.145,00 | 00 | 364.406.145,00 | 394.613.676,00 |
| زبائن | 71.196.371,00 | 00 | 71.196.371,00 | 00 |
| ضرائب ورسوم | 759.051,00 | 00 | 759.051,00 | 278.473,00 |
| حقوق أخرى | 892.207,00 | 00 | 892.207,00 | 16.856.724,00 |
| خزينة الأصول | 138.271,00 | 00 | 138.271,00 | 280.885,00 |
| مجموع الأصول الجارية | 437.392.047,00 | 00 | 437.392.047,00 | 412.029.759,00 |
| مجموع الأصول الإجمالي | 605.570.012,00 | 20.494.455,00 | 585.075.556,00 | 516.077.245,00 |

- المصدر: من وثائق البنك الوطني الجزائري المديرية الجهوية بورقلة. (الوحدة دج)

**جانب الخصوم**

| الخصوم | 2015 | 2014 |
| --- | --- | --- |
| الأموال الخاصة | | |
| رأسمال | 91.100.000,00 | 91.100.000,00 |
| النتيجة الصافية | 4.254.524,00 | 1.075.698,00 |
| أموال خاصة اخرى | 1.062.698,00 | 13.000,00- |
| مجموع الأموال الخاصة | 96.417.223,00 | 92.162.698,00 |
| ديوان قصيرة الأجل | | |
| عملاء | 17.485.547,00 | 4.448.943,00 |
| ضرائب | 15.638.158,00 | 2.349.452,00 |
| ديون اخرى | 451.926.871,00 | 402.095.872,00 |
| خزينة الخصوم | 3.607.755,00 | 15.020.278,00 |
| مجموع خصوم جارية متداولة | 488.658.332,00 | 423.914.546,00 |
| مجموع خصوم الإجمالي | 585.075.556,00 | 516.077.245,00 |

- المصدر: من وثائق البنك الوطني الجزائري المديرية الجهوية بورقلة (الوحدة دج)

- **الجدول رقم (2-04) الميزانية المحاسبة لسنة 2016 (انظر الملحق06 )**

**جانب الأصول:**

| الأصول | السنة الحالية2016 | | | صافي السنة 2015 |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| | المبلغ الخام | إهتلاكات | المبلغ الصافي | |
| غير المنقولات المادية أخرى | 171.665.238 | 37.705.950 | 133.959.287,00 | 106.600.282 |
| مساهمات اخرى | 18.432.333 | 00 | 18.432.333,00 | 18.432.333 |
| سلفيات وأصول مالية | 29.195.640 | 00 | 29.195.640,00 | 22.650.892 |
| مجموع الأصول غير الجارية | 219.293.212 | 37.705.950 | 181.587.291 | 147.683.508 |
| مخزونات | 410.075.804 | 00 | 410.075.804,00 | 364.406.145 |
| زبائن | 115.762.473 | 00 | 115.762.473 | 71.196.371 |

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| ضرائب ورسوم | 460.129,00 | 00 | 460.129 | 892.207 |
| حقوق أخرى | 1.385.151,00 | 00 | 1.385.151 | 892.207 |
| خزينة الأصول | 24.711.414,00 | 00 | 24.711.414 | 138.271 |
| مجموع الأصول الجارية | 552.394.973 | 00 | 552.394.973,00 | 437.392.047 |
| مجموع الأصول الإجمالي | 771.688.186 | 37.705.950 | 733.982.235 | 585.075.556 |

- المصدر: من وثائق البنك الوطني الجزائري المديرية الجهوية بورقلة (الوحدة دج)

**جانب الخصوم**

| الخصوم | 2016 | 2015 |
|---|---|---|
| الأموال الخاصة | | |
| رأسمال | 91.100.000,00 | 91.100.000,00 |
| احتياطات | 5.317.223,00 | 00 |
| النتيجة الصافية | 4.170.226,00 | 4.254.524,00 |
| مجموع الأموال الخاصة | 100.587.449,00 | 96.417.223,00 |
| ديون قصيرة الأجل | | |
| قروض وديون مالية | 16.600.000,00 | 00 |
| مجموع قروض وديون مالية | 16.600.000,00 | 00 |
| عملاء | 7.785.664,00 | 17.485.547,00 |
| ديون اخرى | 582.922.836,00 | 451.926.871,00 |
| ضرائب | 23.225.891,00 | 15.638.158,00 |
| خزينة الخصوم | 2.860.393,00 | 3.607.755,00 |
| مجموع خصوم جارية متداولة | 616.794.785,00 | 488.658.332,00 |
| مجموع الخصوم الإجمالي | 733.982.235,00 | 585.075.556,00 |

- المصدر: من وثائق البنك الوطني الجزائري المديرية الجهوية بورقلة (الوحدة دج)

## جدول رقم (2-05) الميزانية المحاسبية لسنة 2017(انظر الملحق07 )

**جانب الاصول**

| الأصول | سنة 2017 | | | صافي السنة السابقة 2016 |
|---|---|---|---|---|
| | المبلغ الخام | إهتلاكات | المبلغ الصافي | |
| غير منقولات المادية الأخرى | 193.412.569 | 57.752.412 | 135.660.157 | 133.959.287 |
| مساهمات أخرى | 18.432.333,00 | 0.00 | 18.432.333,00 | 18.432.333,00 |
| سلفيات وأصول مالية | 26.732.877,00 | 0.00 | 26.732.877,00 | 29.195.640,00 |
| مجموع الأصول غير الجارية | 238.577.780,00 | 57.752.412,00 | 180.825.368,00 | 181.587.261,00 |
| أصول متداولة | | | | |
| مخزونات | 424.030.140 | 0.00 | 424.030.140 | ,410.075.804 |
| زبائن | 149.175.578 | 0.00 | 149.175.578 | 115.762.473 |
| ضرائب ورسوم | 00 | 00 | 00 | 460.129,00 |
| حقوق أخرى | 54.457.071 | 00 | 54.457.071 | 1.385.151 |
| خزينة الأصول | 82.657.862 | 00 | 82.657.862 | 24.711.414 |
| مجموع الأصول الجارية | 710.320.652 | 00 | 710.320.652 | 552.394.973 |
| مجموع الأصول الإجمالي | 948.898.433 | 57.752.412,00 | 891.146.021 | 733.982.235 |

- المصدر: من وثائق البنك الوطني الجزائري المديرية الجهوية بورقلة(الوحدة دج)

**جانب الخصوم**

| الخصوم | 2017 | 2016 |
|---|---|---|
| الأمول الخاصة | | |
| رأسمال | 91.100.000,00 | 91.100.000,00 |
| احتياطات | 5.525.734,00 | 5.317.223,00 |
| النتيجة الصافية | 7.781.163,00 | 4.1470.226,00 |
| أموال خاصة اخرى | 3.135.705,00 | 00 |
| مجموع الأموال الخاصة | 107.542.603,00 | 100.587.449,00 |
| قروض وديون مالية | 12.450.000,00 | 16.600.000,00 |
| مجموع قروض وديون مالية | 12.450.000,00 | 12.450.000,00 |

| | | |
|---|---|---|
| عملاء | 31.663.614,00 | 7.785.664,00 |
| ضرائب | 34.568.073,00 | 23.225.891,00 |
| ديون اخرى | 704.921.730,00 | 582.922.836,00 |
| خزينة الخصوم | 00 | 2.860.393,00 |
| مجموع خصوم جارية متداولة | 771.153.417.00 | 616.794.785.00 |
| مجموع الخصوم الإجمالي | 891.146.021,00 | 733.982.235,00 |

- المصدر: من وثائق البنك الوطني الجزائري المديرية الجهوية بورقلة (الوحدة دج)

**الجدول رقم(2-06) الميزانيات التقديرية للسنوات الخمسة (2018الى2022 انظر الملاحق من رقم 08الى رقم 16)**

| السنوات | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| أصول ثابتة | | | | | |
| غير المنقولات المادية | 138.640.300 | 137.633.920 | 137.633.920 | 137.633.920 | 137.633.920 |
| إهتلاك | 22.582.947 | 38.445.233 | 54.307.519 | 70.169.805 | 86.032.091 |
| أصول ثابتة | 116.057.353,00 | 99.188.687,00 | 83.326.401,00 | 67.464.115 | 51.601.829 |
| مخزونات | 403.073.901,00 | 378.405.300 | 375.625.010 | 377.581.050 | 378.554.510 |
| ضرائب و رسوم | 301.540,00 | 299.850,00 | 356.240,00 | 398.544 | 402.250 |
| حقوق أخرى | 17.825.500,00 | 15.205.400,00 | 13.600.500,00 | 14.002.150 | 13.984.540 |
| خزينة الأصول | 3.365.204,00 | 40.663.374,00 | 36.768.503 | 39.003.292 | 42.930.906 |
| مجموع الأصول | 563.206.445.00 | 572.207.844,00 | 509.676.654 | 498.449.151 | 487.474.035 |
| الأموال الخاصة | | | | | |
| رأس المال | 91.100.000,00 | 91.100.000,00 | 91.100.000,00 | 91.100.000 | 91.100.000 |
| محول من جديد | 1.062.698,00 | 3.669.546,00 | 5.826.261,00 | 9.069.292 | 13.037.326 |
| النتيجة الصافية | 2.606.848,00 | 2.156.715,00 | 3.243.031 | 3.968.034 | 4.954.103 |
| مجموع الأموال الخاصة | 94.769.546,00 | 96.926.261,00 | 100.169.292 | 104.137.326 | 109.091.429 |
| قروض و ديون مالية | 19.390.000,00 | 15.512.000,00 | 11.634.000 | 7.756.000 | 3.878.000 |
| ديون أخرى | 388.950.500 | 387.605.100,0 | 375.202.600 | 367.200.510 | 355.842.050 |
| عملاء | 6.054.202,00 | 5.998.050,00 | 6.050.200 | 5.985.050 | 5.869.455 |
| ضرائب" | 18.954.050,00 | 17.250.600,00 | 15.720.060 | 12.365.020 | 11.542.501 |
| خزينة الخصوم | 12.505.200,00 | 10.470.600,00 | 900.502 | 1.005.245 | 1.250.600 |
| مجموع الخصوم الإجمالي | 540.623.498 | 533.762.611 | 509.676.654 | 498.449.151 | 487.474.035 |

| | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| 78.706.191 | 75.685.144 | 73.782.948 | 62.995.349 | 73.124.573 | رقم الأعمال |
| 68.249.321 | 62.614.056 | 73.782.948 | 41.496.849 | 73.124.573 | بضائع مباعة |
| 10.456.870 | 13.071.088 | 16.338.860 | 21.498.500 | 20.423.575 | إنتاج مخزونات |
| 37.004.099 | 35.583.739 | 34.689.412 | 28.924.621 | 33.549.069 | القيمة المضافة |
| 13.292.002 | 12.781.804 | 12.460.559 | 10.638.735 | 12.349.371 | تكاليف العمل |
| 1.039.424 | 999.527 | 974.406 | 831.941 | 965.711 | ضرائب ورسوم |
| 6.810.387 | 5.940.122 | 19.133.920 | 4.012.623 | 4.398.135 | نتيجة الاستغلال |
| 15.862.286 | 15.862.286 | 10.195.993 | 13.441.322 | 15.862.286 | مخصصات الإهتلاك |
| 562.310 | 843.465 | 1.124.620 | 1.405.775 | 1.405.775 | مصاريف مالية |
| 6.810.387 | 5.940.122 | 5.392.162 | 4.012.623 | 4.398.135 | نتيجة قبل الضريبة |
| 1.293.973 | 1.128.623 | 1.024.511 | 762.398 | 835.646 | ضرائب على الدخل |
| 4.954.103 | 3.968.034 | 3.243.031 | 2.606.848 | 2.156.715 | النتجة المحاسبية الصافية |

- المصدر: من وثائق البنك الوطني الجزائري المديرية الجهوية بورقلة (الوحدة دج)

**الجدول رقم (2–07) حساب مؤشرات التوزان المالي: FR وBFR وTR**

| 2017 | 2016 | 2015 | السنوات |
|---|---|---|---|
| 107.542.603 | 100.587.449 | 96.417.223 | الأموال الخاصة |
| 12.450.000 | 16.600.000 | 00 | ديون طويلة ومتوسطة الأجل |
| 119.992.603 | 117.187.449 | 96.417.223 | أموال الدائمة |
| 180.825.368 | 181.587.261 | 147.683.508 | أصول ثابتة (غير جارية) |
| **60.832.765–** | **64.399.812–** | **–51.266.285** | **رأسمال العامل الدائم FRN** |
| 627.662.790 | 527.683.559 | 437.253.776 | الأصول المتداولة خارج الخزينة |
| 771.153.417 | 613.934.392 | 485.050.577 | الخصوم المتداولة خارج الخزينة |
| **143.490.627–** | **86.250.833–** | **47.796.801–** | **احتياج رأسمال العامل BFR** |
| 82.657.862 | 24.711.414 | 138.271 | خزينة الأصول |
| 00 | 2.860.393 | 3.607.755 | خزينة الخصوم |
| **82.657.862** | **21.851.021** | **3.469.484–** | **الخزينة TR** |

- المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على معطيات البنك الوطني الجزائري المديرية الجهوية بورقلة (الوحدة دج)

**توضيح**: الأموال الدائمة =الأموال الخاصة+ ديون طويلة ومتوسطة الأجل

**التعليق**: نلاحظ أنه خلال السنوات الثلاثة (2015، 2016،2017 ) كان FR سالبا، هذا يعني أن الأموال الدائمة أقل من الأصول الثابتة أي أن المؤسسة غير قادرة على تمويل أصولها الثابتة عن طريق أموالها الدائمة وبالتالي تغطيها من الأموال المؤقتة وهذا أمر غير جيد للمؤسسة.

بالنسبة لBFR كذلك كان سالبا طوال الثلاثة سنوات يفسر بأن الأصول المتداولة اقل من الديون قصيرة الأجل و هو أمر جيد للمؤسسة.

بالنسبة ل:TR

تمثل الفرق بين رأس مال العامل و الاحتياج في رأسمال العامل؛ حيث كانت سالبة سنة 2015 ومن ثم ارتفعت في سنتي 2016و 2017

- **حساب قدرة التمويل الذاتيCAF**

**قدرة التمويل الذاتي(CAF)**: هي تلك التدفقات النقدية السنوية الصافية للمشروع خلال العمر الإنتاجي للمشروع , تحسب بالعلاقة التالية:

قدرة التمويل الذاتي(CAF)=نتيجة الدورة+ الاهتلاكات

ويمكننا توضيح قيم قدرة التمويل الذاتي خلال الفترة:(2018-2022)من خلال معطيات الجدول رقم(**2-08**)الموالي:

- **الجدول رقم (2-08) حساب قدرة التمويل الذاتيCAF للفترة(2018-2022).**

| السنة / البيان | 2018 | 2019 | 2020 | 2021 | 2022 |
|---|---|---|---|---|---|
| نتيجة الدورة | 2.606.848 | 2.156.715 | 3.243.031 | 3.968.034 | 4.954.103 |
| مخصصات الاهتلاك | 13.441.322 | 15.862.286 | 15.862.286 | 15.862.286 | 15.862.286 |
| CAF | 16.048.170 | 18.019.001 | 19.105.317 | 19.830.320 | 20.816.389 |

- المصدر: من اعداد الطالبين بناءا على الوثائق المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري ورقلة (الوحدة دج)

**2-الدراسة المالية للمشروع**

**أ-القيمة الحالية الصافية VAN**: هي الفرق بين مجموع القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية خلال عمر الاستثمار والتكلفة الأولية لهذا الاستثمار، تجدر الإشارة إلى أنه لحساب القيم الحالية للتدفقات النقدية يتم استخدام معدل الفائدة السائد في السوق.

-حساب القيمة الحالية لتدفقات المشروع (VAN): تحسب بالعلاقة التالية:

$$VAN=£^{n}_{1}CAF\ (1+i)^{-n}-I_0$$

حيث:

n : عمر الاستثمار

I: معدل الفائدة السائد في السوق

$I_0$: التكلفة الأولية للاستثمار

$I_0$= هي تكلفة الاستثمار الأولية27.700.000.00DA

المعدل المطبق=5.25٪ +2٪=7.25%

ملاحظة : تتم إضافة نسبة 02%الى نسبة فائدة السائدة في السوق للتحوط من التضخم حيث:

$$VAN=CAF1(1+i)-1+CAF2(1+i)-2+CAF3(1+i)-3+CAF4(1+i)-4+CAF5(1+i)-5-I_0$$

$$VAN=(1+0.0725)-19.105.317(1+0.0725)-2+18.019.001(1+0.0725)-1+16.048.170 -5(1+0.0725)20.816.389(1+0.0725)-4+19.830.3203+$$

$$VAN=14.963.328\ ,67+15.668.696,52+15.532.778,05+15.022.969,70+14.659.428,87-27.700.000=48.147.201\ ,81$$

VAN=48.147.201,81DA

**تحليل ال VAN**:

بما أن VAN> 0 فإن المشروع مقبول يعني أن هذا المشروع يحقق إيرادات مالية التي تمكن المؤسسة من تسديد قيمة القرض.

من خلال القيمة الحالية الصافية للمشروع تحصلنا على 48.147.201 ,81 دينار جزائري وهذا ما يدل على أن للمشروع مردودية جيدة.

**-مدة استرداد الاستثمارDRI**:

وهي من أبسط الطرق واقدمها في تقييم الاستثمارات, وهي تعني المدة التي يستغرقها الاستثمار من أجل استرداد قيمته الأولية بواسطة ما يحققه من أرباح تحسب كما يلي.

متوسط $DRI=I_0/CAF$

متوسطCAF=CAF/5

DRI=27.700.000/18.763.839,40=1.48

وهذا يعني أن مدة استرجاع الاستثمار هي " سنة واحدة و4أشهر و8 أيام"

**-مدة استرداد القرضDRC**:تعني الفترة الزمنية التي يستغرقها المشروع في الاسترداد قيمة القرض

DRC=متوسط/قيمة القرضCAF

متوسط 5/£CAF=CAF

DRC=19.003.190/18.763.839,40=1.01

وهذا يعني أن مدة استرجاع القرض هي " سنة واحدة ويوم واحد"؛

- **ملاحظة**: في المثال السابق افترضنا أن قيمة الاستثمار بعد العمر الإنتاجي معدومة، فإذا بقية قيمة للاستثمار فإنها تضاف الى مجموع التدفقات النقدية.

تم منح القرض للمؤسسة سنة 2018 بمدة اعفاء سنة واحدة.

-كما تقدمت المؤسسة المذكورة بطلب قرض استغلال في سنة 2018 تمثل في:

سحب على المكشوف بمبلغ: 4.000.000دج؛

تسبيقات على الصفقات بمبلغ: 15.000.000دج؛

كفالات حسن التنفيذ مغطاة جزئيا بمبلغ: 40.000.000دج؛

كفالات التسبيق الجزافي بمبلغ: 60.000.000دج مغطاة بنسبة 25%؛

***الفرع الثالث: دراسة مقارنة بين بنكي BNA و BEA وكالة ورقلة***

من خلال الإحصائيات المتحصل عليها من البنكين وكذا الإجراءات المتبعة من طرف مصالح البنكين نستنتج أن الإجراءات متشابهة إلى حد كبير مع وجود نسب زيادة مضطردة في منح الائتمان لقطاع البناء والأشغال العمومية إلا أنهما يبقيان البنكين الأكبر مساهمة في سد حاجيات القطاع من التمويل مع تفوق واضح للبنك الوطني الجزائري فرع ورقلة على البنك الجزائري الخارجي كون هذا الأخير يتعامل بدرجة كبيرة مع المؤسسات ذات طابع الخدماتي في مجال المحروقات نظرا لأن مؤسسة سوناطراك زبونة لدى بنك الجزائر الخارجي؛ مما ينعكس على طبيعة خدمات المؤسسات التي تتعامل مع بنك الجزائر الخارجي .

- **خلاصة الفصل:**

من خلال الدراسة التي قدمت في محتوى هذا الفصل حاولنا اسقاط الجانب النظري في الفصل الأول على الجانب التطبيقي، حيث تم التطرق في هذا الفصل لتمويل كل من البنك الوطني الجزائري BNAورقلة وبنك الجزائر الخارجBEAورقلة لقطاع البناء و الأشغال العمومية، من خلال إعطاء احصائيات لتمويل قطاع البناء و الأشغال العمومية كي نجري مقارنة بين كل من البنك الوطني الجزائري ورقلة و البنك الخارجي الجزائري وكالة ورقلة وأوجه التشابه بين البنكين حيث نستنتج أن الهدف الرئيسي للبنكين هو تنمية نشاطهما والمتمثل في تعبئة ما أمكن من مدخرات(ودائع)، والهدف الوصول إلى أكبر نسبة تمويلية(توظيف) للحصول على أكبر عائد بأقل مخاطر بالإضافة الى المساهمة بالنهوض بقطاع البناء والأشغال العمومية.

# خاتمة

**خاتمة:**

تناول البحث بشقيه النظري والتطبيقي موضوع البنوك التجارية التي تؤدي دوراً أساسياً في تمويل الاقتصاد برؤوس الأموال الضرورية لتحقيق التنمية والتطور في مختلف المجالات، خصوصا فيما يتعلق بتمويل قطاع البناء و الأشغال العمومية ,الذي يحتل مكانة معتبرة ضمن استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وبالتالي يؤدي إلى الاستقرار في شتى المجالات هذا ما جعل السلطات العمومية تولي اهتمام كبير لهذا القطاع بهدف النهوض بالبنية التحتية للبلاد منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، إذ تعتبر السياسة المتبعة في الجزائر و التي كانت تعتمد في مجملها على الدور الأساسي للدولة، نتيجة لارتفاع معدلات النمو السكاني زيادة الى ذلك قلة الموارد المالية، علماً بأن الاستثمار في مجال البناء و الأشغال العمومية يحتاج الى موارد قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل، إذ لا يمكن الحصول عليها إلا في نظام مالي متطور يعتمد على المساهمة الفعالة للبنوك التجارية في هذا المجال، وذلك لتمكين المجتمع من الحصول على بنية تحتية لائقة.

- **اختبار الفرضيات:**

لأجل هذه الدراسة وضعنا بعض الفرضيات فكانت الإجابة كالتالي:

-وجود البنوك التجارية ضرورة لتطوير قطاع البناء والأشغال العمومية في أي اقتصاد.

-ضرورة التزام البنوك التجارية بضوابط في القيام بعملية الوساطة المالية.

-هناك إجراءات محددة مسبقا لاتباعها في سبيل اتخاذ قرار منح الائتمان.

-لا تخص البنوك التجارية قطاع البناء والأشغال العمومية بإجراءات خاصة في منح الائتمان

**تحليل نتائج اختبار الفرضيات:**

**الفرضية الأولى**:تنص هذه الفرضية على ما يلي: "**إن وجود البنوك التجارية ضروري لتمويل قطاع البناء والأشغال العمومية**"، وهذا ما يؤكد **صحة الفرضية الأولى**.

**الفرضية الثانية**:تنص هذه الفرضية على ما يلي: "**تتبع البنوك التجارية إجراءات وأساليب محددة في سبيل اتخاذ قرار منح الائتمان**"

تتم دراسة ملف القرض وفق مراحل مختلفة منها ما هو خاص بالمؤسسة ومنها ما هو خاص بالمشروع، وهذا ما يؤكد **صحة الفرضية الثانية**.

**الفرضية الثالثة**:تنص هذه الفرضية على ما يلي: "**ليست هناك إجراءات خاصة في تمويل قطاع البناء والإشغال العمومية** "

تتعامل البنوك التجارية مع القطاعات في الاختصاص بنفس الأساليب وهذا ما يؤكد **صحة الفرضية الثالثة**.

**نتائج الدراسة:**

يعتبر مشكل التمويل أحد أبرز المشاكل التي تعترض قطاع البناء والأشغال العمومية، فبالرغم من الوضعية المالية المريحة للجزائر خاصة بعد الطفرة التي عرفتها أسعار النفط في العشرية الأولى من القرن الواحد والعشرين وتخلص الجزائر من أعباء المديونية الخارجية التي كانت أثقلت كاهل الميزانية إلا أن قطاع البناء والأشغال العمومية لم يعرف ذلك التطور المنتظر منه للنهوض بالبنية التحتية في الجزائر.

-إن مواكبة التطور التكنولوجي تفرض على المصارف إعادة النظر في المناهج والأساليب المعتمدة بالنظر

الارتفاع الملحوظ للائتمان المصرفي خلال سنوات الدراسة (2016-2018).

- النهوض بقطاع البناء والأشغال العمومية ليس بذلك الأمر السهل، فهو يتطلب مجموعة من المصادر لتمويله و التي من بينها التمويل المصرفي الذي يعتبر أهم عنصر تتطلبه عملية النهوض بقطاع البناء والأشغال العمومية في الجزائر.

**-التوصيات:**

لقد سمح لنا هذا البحث بتصور مجموعة من التوصيات التي يمكن أن تعمل بها البنوك التجارية مستقبلا ومنها:

-العمل على تقليل عدد الوثائق قدر الإمكان.

-التيسير على المؤسسات من خلال عدم المبالغة في الضمانات.

-الاكتفاء بنسبة الفائدة التي يفرضها البنك المركزي.

-السرعة في دراسة ملف القرض واتخاذ قرار منح القرض من أجل اكتساب ميزة تنافسية.

- **افاق الدراسة:**

- إجراء الدراسة عدد من البنوك التجارية على ظاهرة خلق النقود.

# المراجع

# I-المراجع باللغة العربية:

## I-1-الكتب:


1. احمد بوراس، تمويل المنشئات الاقتصادية، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر،2008.
2. احمد صالح عطية، **محاسبة الاستثمار والتمويل في البنوك التجارية، ط1**، دار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2002-2003.
3. خالد أمين عبد الله: **العمليات المصرفية، الطرق المحاسبة الحديثة، ط7**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2014.
4. خالد امين عبد الله، **العمليات المصرفية**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، 2000.
5. رشاد العصار، **التجارة الخارجية**، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2000.
6. زياد رمضان، **إدارة البنوك**، ط 3، دار وائل للنشر، عمان، الأردن،2006.
7. سامر بطرس جلدة، **النقود والبنوك**، الطبعة ط1، دار البداية، الأردن، 2008.
8. سامي خليل، **النقود والبنوك**، شركة كاظم للنشر والترجمة، الكويت، 1982.
9. سليمان ناصر، **التقنيات البنكية وعمليات الائتمان**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، ورقلة، الجزائر،2015.
10. سوري عدلي ناشير، **مقدمة في الاقتصاد والنقدي والمصرفي**، ط1، منشورات الحلبي الحقوقية، دمشق، سوريا، 2005.
11. سيد الهواري، **إدارة البنوك**، جامعة عين شمس، القاهرة، 1987.
12. شاكر القزويني، **محاضرات في اقتصاد البنوك**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن كنون، الجزائر,1992.
13. الصالح الفتاح، **محاضرات في المالية الدولية** (سنة رابعة مالية نقود وبنوك جامعة محمد خيضر بسكرة(2002/2001).
14. الطاهر لطرش، **تقنيات البنوك**، ط6، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
15. عبد الحق أبو عتروس، **الوجيز في البنوك التجارية**، بهاء الدين للنشر والتوزيع، الجزائر، 2000.
16. عبد الغفار حنفي، **مدخل المعاصر في الإدارة المالية**، دار الجامعة، مصر,2000.
17. عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة المصارف**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر، 2007.
18. عبد المطلب عبد الحميد، **البنوك الشاملة عملياتها وإدارتها**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر،2002.
19. فريدة يعدل بخراز، **تقنيات وسياسات التسيير المصرفي**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر 1998.
20. محمد سعيد انور سلطان، **إدارة البنوك**، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، مصر،2005.
21. محمد عبد الفتاح الصيرفي، **إدارة المصارف**، ط1، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر،2000.
22. مفتاح صالح، **محاضرات اقتصاد النقدي المعمق**، السنة الثالثة مالية النقود والبنوك، جامعة خيضر بسكرة، 2003-2004.

**I-2-المذكرات:**

1-عبد العزيز بن قيراط، وآخرون، تمويل المشارع الاستثمارية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، جامعة العقيد الحاج لخضر، باتنة 2008, 2009/.

2-رابح واعلي، التمويل والتطور قطاع الفلاحة في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر 1988.

3-نورة بوكونه، تمويل التجارة الخارجية في الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2011-2012.

**I-3-قوانين:**

قانون النقد والقرض 10/90

**II-مواقع الأنترانت**

http.www.specialties.bayt.com

# الملاحق

**الملحق رقم(01): الهيكل التنظيمي للبنك التجاري**

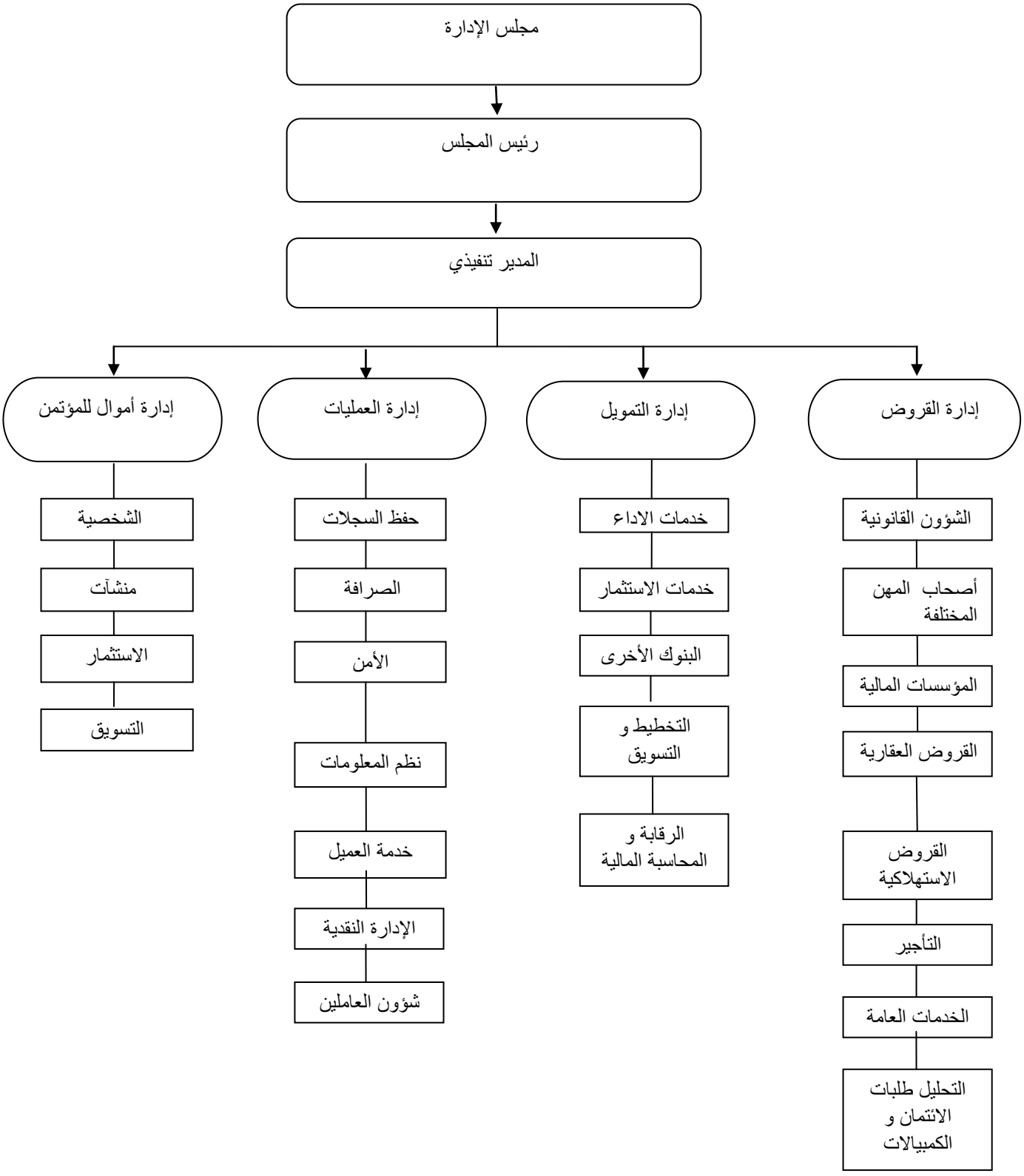


**المصدر**:خالد أمين عبد الله، مرجع سبق ذكره

**الملحق رقم( 02) استمارة استبيان المقابلة الموجهة لمسؤولين في بنك BNAوBEAورقلة**

**جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة**

**كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير**

**قسم علوم المحاسبة والمالية**

**الموضوع: أسئلة المقابلة الموجهة الى إطارات مصلحة القروض ببنك BNAوBEAورقلة**

في إطار تحضير الباحث دراسة لنيل شهادة ماستر أكاديمي بعنوان: "دور البنوك التجارية في تمويل قطاع البناء والاشغال العمومية دراسة مقارنة بين بنك BNAو BEAورقلة نطلب من سيادتكم المساهمة في انجاز هذا البحث بالإجابة على الأسئلة الموالية(المرفقة) ، ولما كان لآرائكم واقتراحاتكم أهمية بالغة في اتمام هذه الدراسة، نأمل حسن تعاونكم، علما ان اجاباتكم ستحاط بالسرية التامة، ولن تستخدم في غير أغراض البحث العلمي.

**-الطالبين:**

- ✓ **احمد مناصرية**
- ✓ **وليد طاهرين**

**الهاتف:0667.82.46.58**

**01-الأسئلة الموجهة لرئيس دائرة القروض لبنكBNAورقلة و مدير وكالة بنك BEAورقلة.**

**السؤال الاول**: هل يمول بنك BNA وBEA قطاع البناء والأشغال العمومية؟

**السؤال الثاني**: هل المؤسسات المقترضة من بنك BNAوBEAمن صغار المستثمرين أم من كبار المستثمرين؟

**السؤال الثالث**: هل هذه المؤسسات تنتمي الى القطاع العام أو القطاع الخاص؟

**السؤال الخامس**: هل تفضلون قطاع بعينه دون آخر؟

**السؤال الرابع**: هل تقدّمون اقتراح بالتمويل على المؤسسات المتعاملة مع بنك BNAفرع ورقلة وكذا بنك BEAورقلة؟

**02-الأسئلة الموجهة للمكلف بالدراسات في بنك BNAفرع ورقلة.**

**السؤال الاول**: ماهي أول خطوة في مسار حصول مؤسسات قطاع البناء و الاشغال العمومية المتعاملة مع البنك على قرض في بنك BNAفرع ورقلة و بنك BEAوكالة ورقلة؟

**السؤال الثاني** : مما يتكون ملف طلب القرض الموجه الى قطاع البناء و الاشغال العمومية؟

**السؤال الثالث**: كيف يتم التأكد من مصداقية المعلومات (البيانات) المقدمة من طرف المؤسسة الطالبة للقرض؟

**السؤال الرابع**: ما هو ترتيب الضمانات المطلوبة من البنك مقابل القرض؟

**السؤال الخامس**: كيف يتم تقييم الضمانات التي تقدمها المؤسسات طالبة القرض؟

**السؤال السادس**: كيف تنظر المؤسسات الطالبة للقرض الضمانات المطلوبة من طرف البنك؟

## الملحق رقم( 03) قائمة المحكمين

| الرقم | الاسم و اللقب | الوظيفة | الولاية | الدولة |
|---|---|---|---|---|
| 01 | بولرباح غريب | استاذ التعليم العالي بجامعة قاصدي مرباح | ورقلة | الجزائر |
| 02 | مفيدة بن عثمان | استاذة بجامعة قاصدي مرباح | ورقلة | الجزائر |
| 03 | الطيب تخة | نائب مدير وكالة CNEP BANK | ورقلة | الجزائر |

## الملحق رقم (04): فاتورة شكلية

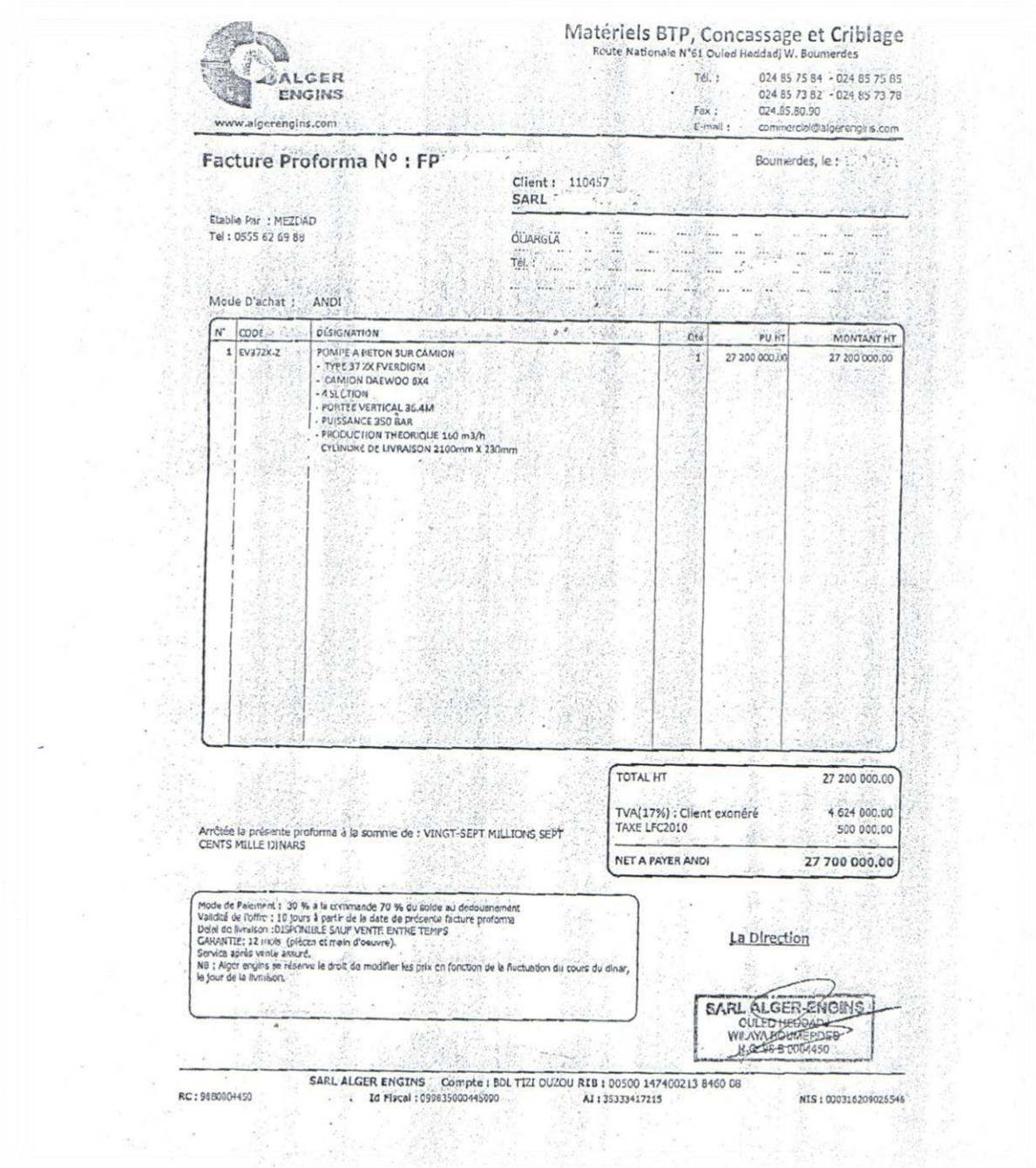

ALGER ENGINS
www.algerengins.com

Matériels BTP, Concassage et Criblage
Route Nationale N°61 Ouled Heddadj W. Boumerdes
Tél. : 024 85 75 84 - 024 85 75 85
024 85 73 82 - 024 85 73 78
Fax : 024.85.80.90
E-mail : commercial@algerengins.com

**Facture Proforma N° : FP**

Boumerdes, le :

Client : 110457
SARL
OUARGLA
Tél. :

Etablie Par : MEZIAD
Tel : 0555 62 69 89

Mode D'achat : ANDI

| N° | CODE | DESIGNATION | Qté | PU HT | MONTANT HT |
|---|---|---|---|---|---|
| 1 | EV37ZX-Z | POMPE A BETON SUR CAMION<br>- TYPE 37 ZX EVERDIGM<br>- CAMION DAEWOO 6X4<br>- ASPIRATION<br>- PORTEE VERTICAL 36.4M<br>- PUISSANCE 250 BAR<br>- PRODUCTION THEORIQUE 160 m3/h<br>CYLINDRE DE LIVRAISON 2100mm X 230mm | 1 | 27 200 000.00 | 27 200 000.00 |

| | |
|---|---|
| TOTAL HT | 27 200 000.00 |
| TVA(17%) : Client exonéré | 4 624 000.00 |
| TAXE LFC2010 | 500 000.00 |
| NET A PAYER ANDI | 27 700 000.00 |

Arrêtée la présente proforma à la somme de : VINGT-SEPT MILLIONS SEPT CENTS MILLE DINARS

Mode de Paiement : 30 % à la commande 70 % du solde au dedouanement
Validité de l'offre : 10 jours à partir de la date de présente facture proforma
Delai de livraison :DISPONIBLE SAUF VENTE ENTRE TEMPS
GARANTIE: 12 mois (pièces et main d'oeuvre).
Service après vente assuré.
NB : Alger engins se réserve le droit de modifier les prix en fonction de la fluctuation du cours du dinar, le jour de la livraison.

La Direction

SARL ALGER-ENGINS
OULED HEDDADJ
WILAYA BOUMERDES
N° 16 B 0004450

SARL ALGER ENGINS Compte : BDL TIZI OUZOU RIB : 00500 147400213 8460 08
RC : 98B0004450 Id Fiscal : 099835000445090 AI : 35333417215 NIS : 000316209026546

## الملحق رقم (05): الميزانية المحاسبية لسنة 2015(جانب الأصول)

Activité: TRAVAUX PUBLICS HYDRAULIQUE

Adresse: ZONE INDUSTRELLE ROUT CHARDAIA OUARGLA

Exercice clos le 31/12/15

### BILAN (ACTIF)

| ACTIF | 2015 | | | 2014 |
|---|---|---|---|---|
| | Montants Bruts | Amortissements Provisions et pertes de valeurs | Net | Net |
| ACTIFS NON COURANTS | | | | |
| Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif | | | | |
| Immobilisations incorporelles | | | | |
| Immobilisations corporelles | | | | |
| Terrains | | | | |
| Bâtiments | | | | |
| Autres immobilisations corporelles | 127 094 738 | 20 494 455 | 106 600 282 | 82 240 275 |
| Immobilisations en concession | | | | |
| Immobilisations encours | | | | |
| Immobilisations financières | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | 18 432 333 | | 18 432 333 | |
| Autres titres immobilisés | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | 22 650 892 | | 22 650 892 | 21 807 211 |
| Impôts différés actif | | | | |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | 168 177 964 | 20 494 455 | 147 683 508 | 104 047 486 |
| ACTIF COURANT | | | | |
| Stocks et encours | 364 406 145 | | 364 406 145 | 394 613 676 |
| Créances et emplois assimilés | | | | |
| Clients | 71 196 371 | | 71 196 371 | |
| Autres débiteurs | 892 207 | | 892 207 | 16 856 724 |
| Impôts et assimilés | 759 051 | | 759 051 | 278 473 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | |
| Disponibilités et assimilés | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | |
| Trésorerie | 138 271 | | 138 271 | 280 885 |
| TOTAL ACTIF COURANT | 437 392 047 | | 437 392 047 | 412 029 759 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | 605 570 012 | 20 494 455 | 585 075 556 | 516 077 245 |

Activité : TRAVAUX PUBLICS HYDRAULIQUE

Adresse : ZONE INDUSTRELLE ROUT CHARDAIA OUARGLA

Exercice clos le 31/12/15

## BILAN (PASSIF)

| | 2015 | 2014 |
|---|---|---|
| CAPITAUX PROPRES | | |
| Capital émis | 91 100 000 | 91 100 000 |
| Capital non appelé | | |
| Primes et réserves - Réserves consolidées (1) | | |
| Ecart de réévaluation | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | |
| Résultat net - Résultat net part du groupe (1) | 4 254 524 | 1 075 698 |
| Autres capitaux propores - Report à nouveau | 1 062 698 | (-13 000) |
| Part de la société consolidante (1) | | |
| Part des minoritaires (1) | | |
| TOTAL I | 96 417 223 | 92 162 698 |
| PASSIFS NON-COURANTS | | |
| Emprunts et dettes financières | | |
| Impôts (différés et provisionnés) | | |
| Autres dettes non courantes | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | |
| TOTAL II | | |
| PASSIFS COURANTS: | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | 17 485 547 | 4 448 943 |
| Impôts | 15 638 158 | 2 349 452 |
| Autres dettes | 451 926 871 | 402 095 872 |
| Tresorerie passif | 3 607 755 | 15 020 278 |
| TOTAL III | 488 658 332 | 423 914 546 |
| TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III) | 585 075 556 | 516 077 245 |

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

## الملحق رقم(06): الميزانية المحاسبية لسنة 2016(جانب الأصول)

Activité: TRAVAUX PUBLICS HYDRAULIQUE

Adresse: ZONE INDUSTRELLE ROUT CHARDAIA OUARGLA

Exercice clos le 31/12/16

BILAN (ACTIF)

| ACTIF | N | | | N-1 |
|---|---|---|---|---|
| | Montants Bruts | Amortissements Provisions et Pertes de valeurs | Net | Net |
| **ACTIFS NON COURANTS** | | | | |
| **Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif** | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | | | |
| **Immobilisations corporelles** | | | | |
| Terrains | | | | |
| Bâtiments | | | | |
| Autres immobilisations corporelles | 171,665,238 | 37,705,950 | 133,959,287 | 106,600,282 |
| Immobilisations en concession | | | | |
| **Immobilisations en cours** | | | | |
| **Immobilisations financières** | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | 18,432,333 | | 18,432,333 | 18,432,333 |
| Autres titres immobilisés | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | 29,195,640 | | 29,195,640 | 22,650,892 |
| Impôts différés actif | | | | |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | 219,293,212 | 37,705,950 | 181,587,261 | 147,683,508 |
| **ACTIFS COURANTS** | | | | |
| **Stocks et encours** | 410,075,804 | | 410,075,804 | 364,406,145 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | |
| Clients | 115,762,473 | | 115,762,473 | 71,196,371 |
| Autres débiteurs | 1,385,151 | | 1,385,151 | 892,207 |
| Impôts et assimilés | 460,129 | | 460,129 | 759,051 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | |
| Trésorerie | 24,711,414 | | 24,711,414 | 138,271 |
| TOTAL ACTIF COURANT | 552,394,973 | | 552,394,973 | 437,392,047 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | 771,688,186 | 37,705,950 | 733,982,235 | 585,075,556 |

## (جانب الخصوم)

Activité: TRAVAUX PUBLICS HYDRAULIQUE

Adresse: ZONE INDUSTRELLE ROUT CHARDAIA OUARGLA

Exercice clos le 31/12/16

### BILAN (PASSIF)

| | N | N-1 |
|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | |
| Capital émis | 91,100,000 | 91,100,000 |
| Capital non appelé | | |
| Primes et réserves - Réserves consolidés (1) | 5,317,223 | |
| Ecart de réévaluation | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | |
| Résultat net - Résultat net du groupe (1) | 4,170,226 | 4,254,524 |
| Autres capitaux propores - Report à nouveau | | 1,062,698 |
| Part de la société consolidante (1) | | |
| Part des minoritaires (1) | | |
| TOTAL I | 100,587,449 | 96,417,223 |
| **PASSIFS NON-COURANTS** | | |
| Emprunts et dettes financières | 16,600,000 | |
| Impôts (différés et provisionnés) | | |
| Autres dettes non courantes | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | |
| TOTAL II | 16,600,000 | |
| **PASSIFS COURANTS:** | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | 7,785,664 | 17,485,547 |
| Impôts | 23,225,891 | 15,638,158 |
| Autres dettes | 582,922,836 | 451,926,871 |
| Trésorerie passif | 2,860,393 | 3,607,755 |
| TOTAL III | 616,794,785 | 488,658,332 |
| TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III) | 733,982,235 | 585,075,556 |

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

## الملحق رقم(07): الميزانية المحاسبية لسنة 2017(جانب الأصول)

Activité: TRAVAUX PUBLICS HYDRAULIQUE

Adresse: ZONE INDUSTRELLE ROUT CHARDAIA OUARGLA

Exercice clos le 31/12/17

### BILAN (ACTIF)

| ACTIF | N | | | N-1 |
|---|---|---|---|---|
| | Montants Bruts | Amortissements Provisions et pertes de valeurs | Net | Net |
| ACTIFS NON COURANTS | | | | |
| Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif | | | | |
| Immobilisations incorporelles | | | | |
| Immobilisations corporelles | | | | |
| Terrains | | | | |
| Bâtiments | | | | |
| Autres immobilisations corporelles | 193,412,569 | 57,752,412 | 135,660,157 | 133,959,287 |
| Immobilisations en concession | | | | |
| Immobilisations en cours | | | | |
| Immobilisations financières | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | 18,432,333 | | 18,432,333 | 18,432,333 |
| Autres titres immobilisés | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | 26,732,877 | | 26,732,877 | 29,195,640 |
| Impôts différés actif | | | | |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | 238,577,780 | 57,752,412 | 180,825,368 | 181,587,261 |
| ACTIFS COURANTS | | | | |
| Stocks et encours | 424,030,140 | | 424,030,140 | 410,075,804 |
| Créances et emplois assimilés | | | | |
| Clients | 149,175,578 | | 149,175,578 | 115,762,473 |
| Autres débiteurs | 54,457,071 | | 54,457,071 | 1,385,151 |
| Impôts et assimilés | | | | 460,129 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | |
| Disponibilités et assimilés | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | |
| Trésorerie | 82,657,862 | | 82,657,862 | 24,711,414 |
| TOTAL ACTIF COURANT | 710,320,652 | | 710,320,652 | 552,394,973 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | 948,898,433 | 57,752,412 | 891,146,021 | 733,982,235 |

## (جانب الخصوم)

Activité: TRAVAUX PUBLICS HYDRAULIQUE

Adresse: ZONE INDUSTRELLE ROUT CHARDAIA OUARGLA

23 AVR. 2018

Exercice clos le 31/12/17

### BILAN (PASSIF)

| | N | N-1 |
|---|---|---|
| **CAPITAUX PROPRES** | | |
| Capital émis | 91,100,000 | 91,100,000 |
| Capital non appelé | | |
| Primes et réserves - Réserves consolidés (1) | 5,525,734 | 5,317,223 |
| Ecart de réévaluation | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | |
| Résultat net - Résultat net du groupe (1) | 7,781,163 | 4,170,226 |
| Autres capitaux propores - Report à nouveau | 3,135,705 | |
| **Part de la société consolidante (1)** | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | |
| TOTAL I | 107,542,603 | 100,587,449 |
| **PASSIFS NON-COURANTS** | | |
| Emprunts et dettes financières | 12,450,000 | 16,600,000 |
| **Impôts (différés et provisionnés)** | | |
| Autres dettes non courantes | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | |
| TOTAL II | 12,450,000 | 16,600,000 |
| **PASSIFS COURANTS:** | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | 31,663,614 | 7,785,664 |
| Impôts | 34,568,073 | 23,225,891 |
| Autres dettes | 704,921,730 | 582,922,836 |
| Trésorerie passif | | 2,860,393 |
| TOTAL III | 771,153,417 | 616,794,785 |
| TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III) | 891,146,021 | 733,982,235 |

(1) A utiliser uniquement pour la présentation d'états financiers consolidés

## الملحق رقم(08): الميزانية التقديرية لسنة 2018(جانب الأصول)

SPN°01

| BILAN (ACTIF) PREVISIONNEL | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| LIBELLE | NOTE | BRUT | AMO/PROV | NET | NET N-1 |
| ACTIFS NON COURANTS | | | | | |
| Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | | | | |
| **Immobilisations corporelles** | | | | | |
| Terrains | | | | | |
| Bâtiments | | | | | |
| Autres immobilisations corporelles | | 119,081,900 | 22,582,947 | 96,498,953 | 82,240,275 |
| Immobilisations en concession | | | | | |
| **Immobilisations encours** | | | | | |
| **Immobilisations financières** | | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 19,558,400 | | 19,558,400 | 21,807,211 |
| Impôts différés actif | | | | | |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | | 138,640,300 | 22,582,947 | 116,057,353 | 104,047,486 |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| **Stocks et encours** | | 403,073,901 | | 403,073,901 | 394,613,676 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | | |
| Clients | | | | | 0 |
| Autres débiteurs | | 17,825,500 | | 17,825,500 | 16,856,724 |
| Impôts et assimilés | | 301,540 | | 301,540 | 278,473 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | |
| Trésorerie | | 3,365,204 | | 3,365,204 | 280,885 |
| TOTAL ACTIF COURANT | | 424,566,145 | | 424,566,145 | 412,029,758 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 563,206,445 | 22,582,947 | 540,623,498 | 516,077,244 |

(جانب الخصوم)

PERIODE DU:

| BILAN (PASSIF) PREVISIONNEL | | | |
|---|---|---|---|
| LIBELLE | NOTE | N | N-1 |
| | | | |
| | | | |
| CAPITAUX PROPRES | | | |
| Capital émis | | 91,100,000 | 91,100,000 |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves - Réserves consolidés (1) | | | |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net - Résultat net du groupe (1) | | 2,606,848 | 1,075,698 |
| Autres capitaux propores - Report à nouveau | | 1,062,698 | -13,000 |
| **Part de la société consolidante (1)** | | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | | |
| TOTAL I | | 94,769,546 | 92,162,698 |
| PASSIFS NON-COURANTS | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 19,390,000 | |
| **Impôts (différés et provisionnés)** | | | 0 |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | | |
| TOTAL II | | 19,390,000 | 0 |
| PASSIFS COURANTS: | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 6,054,202 | 4,448,943 |
| Impôts | | 18,954,050 | 2,349,452 |
| Autres dettes | | 388,950,500 | 402,095,872 |
| Trésorerie passif | | 12,505,200 | 15,020,278 |
| TOTAL III | | 426,463,952 | 423,914,545 |
| TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III) | | 540,623,498 | 516,077,243 |

## الملحق رقم (09): جدول حسابات النتائج التقديري لسنة 2018

PR.N°.01

| COMPTE DE RESULTAT PRVISIONNEL | | | |
|---|---|---|---|
| LIBELLE | NOTE | N | N-1 |
| | | | |
| | | | |
| Ventes et produits annexes | | 41,496,849 | 35,166,821 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | 21,498,500 | 22,630,000 |
| Production immobilisée | | | |
| Subventions d'exploitation | | | |
| **I-PRODUCTION DE L'EXERCICE** | | 62,995,349 | 57,796,821.00 |
| Achats consommés | | -30,829,219 | -32,331,936 |
| Services extérieurs et autres consommations | | -3,241,509 | -4,079,326 |
| **II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE** | | -34,070,728 | -36,411,262 |
| **III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)** | | 28,924,621 | 21,385,559 |
| Charges de personnel | | -10,638,735 | -9,760,801 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | -831,941 | -763,287 |
| **IV-EXECDENT BRUT D'EXPLOITATION** | | 17,453,945 | 10,861,471 |
| Autres produits opérationnels | | | |
| Autres charges opérationnelles | | | 0 |
| Dotations aux mortissements, provisions et pertes de valeurs | | -13,441,322 | -9,141,625 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | | |
| **V- RESULTAT OPERATIONNEL** | | 4,012,623 | 1,781,742 |
| Produits financiers | | | |
| Charges financiers | | -1,405,775 | |
| **IV-RESULTAT FINANCIER** | | | |
| **IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)** | | 4,012,623 | 1,397,011 |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | -762,398 | -321,312 |
| Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires | | | |
| **TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | 62,995,349 | 57,921,444 |
| **TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | -60,388,500 | -56,845,745 |
| **VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | 2,606,848 | 1,075,699 |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | | |
| **IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | | | |
| **X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | 2,606,848 | 1,075,699 |

## الملحق رقم(10): الميزانية التقديرية لسنة 2019(جانب الأصول)

PERIODE DU:

BP N:02

| BILAN (ACTIF) PREVISIONNEL | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| LIBELLE | NOTE | BRUT | AMO/PROV | NET | NET N-1 |
| | | | | | |
| ACTIFS NON COURANTS | | | | | |
| Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | | | | 0 |
| **Immobilisations corporelles** | | | | | |
| Terrains | | | | | 0 |
| Bâtiments | | | | | 0 |
| Autres immobilisations corporelles | | 119,081,900 | 38,445,233 | 80,636,667 | 96,498,953 |
| Immobilisations en concession | | | | | |
| **Immobilisations encours** | | | | | |
| **Immobilisations financières** | | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 18,552,020 | | 18,552,020 | 19,558,400 |
| Impôts différés actif | | | | | |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | | 137,633,920 | 38,445,233 | 99,188,687 | 116,057,353 |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| **Stocks et encours** | | 378,405,300 | | 378,405,300 | 403,073,901 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | | |
| Clients | | | | | 0 |
| Autres débiteurs | | 15,205,400 | | 15,205,400 | 17,825,500 |
| Impôts et assimilés | | 299,850 | | 299,850 | 301,540 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | |
| Trésorerie | | 40,663,374 | | 40,663,374 | 3,365,204 |
| TOTAL ACTIF COURANT | | 434,573,924 | | 434,573,924 | 424,566,145 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 572,207,844 | 38,445,233 | 533,762,611 | 540,623,498 |

(جانب الخصوم)

Zone Industrielle Ouargla

PERIODE DU:

| BILAN (PASSIF) PREVISIONNEL | | | |
|---|---|---|---|
| LIBELLE | NOTE | N | N-1 |
| CAPITAUX PROPRES | | | |
| Capital émis | | 91,100,000 | 91,100,000 |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves - Réserves consolidés (1) | | | |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net - Résultat net du groupe (1) | | 2,156,715 | 2,606,848 |
| Autres capitaux propores - Report à nouveau | | 3,669,546 | 1,062,698 |
| **Part de la société consolidante (1)** | | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | | |
| TOTAL I | | 96,926,261 | 94,769,546 |
| PASSIFS NON-COURANTS | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 15,512,000 | 19,390,000 |
| **Impôts (différés et provisionnés)** | | | |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | | |
| TOTAL II | | 15,512,000 | 19,390,000 |
| PASSIFS COURANTS: | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 5,998,050 | 6,054,202 |
| Impôts | | 17,250,600 | 18,954,050 |
| Autres dettes | | 387,605,100 | 388,950,500 |
| Trésorerie passif | | 10,470,600 | 12,505,200 |
| TOTAL III | | 421,324,350 | 426,463,952 |
| TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III) | | 533,762,611 | 540,623,498 |

## الملحق رقم(11): جدول حسابات النتائج التقديري لسنة 2019

PERIODE DU:

TCR P n°02

| COMPTE DE RESULTAT PRVISIONNEL | | | |
|---|---|---|---|
| LIBELLE | NOTE | N | N-1 |
| | | | |
| | | | |
| Ventes et produits annexes | | 52,700,998 | 41,496,849 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | 20,423,575 | 21,498,500 |
| Production immobilisée | | | |
| Subventions d'exploitation | | | |
| I-PRODUCTION DE L'EXERCICE | | 73,124,573 | 62,995,348.78 |
| Achats consommés | | -35,786,348 | -30,829,219 |
| Services extérieurs et autres consommations | | -3,762,721 | -3,241,509 |
| II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE | | -39,549,069 | -34,070,728 |
| III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II) | | 33,575,504 | 28,924,621 |
| Charges de personnel | | -12,349,371 | -10,638,735 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | -965,711 | -831,941 |
| IV-EXECDENT BRUT D'EXPLOITATION | | 20,260,421 | 17,453,945 |
| Autres produits opérationnels | | | |
| Autres charges opérationnelles | | | 0 |
| Dotations aux mortissements, provisions et pertes de valeurs | | -15,862,286 | -13,441,322 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | | |
| V- RESULTAT OPERATIONNEL | | 4,398,135 | 4,012,623 |
| Produits financiers | | | |
| Charges financiers | | -1,405,775 | -1,405,775.00 |
| IV-RESULTAT FINANCIER | | | |
| IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI) | | 4,398,135 | 4,012,623 |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | -835,646 | -762,398 |
| Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires | | | |
| TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 73,124,573 | 62,995,349 |
| TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES | | -70,967,858 | -60,388,500 |
| VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 2,156,715 | 2,606,848 |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | | |
| IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE | | | |
| X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE | | 2,156,715 | 2,606,848 |

## الملحق رقم(12): الميزانية التقديرية لسنة 2020(جانب الأصول)

Zone Industrielle Ouargla

PERIODE DU:

| BILAN (ACTIF) PREVISIONNEL | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|
| LIBELLE | NOTE | BRUT | AMO/PROV | NET | NET N-1 |
| ACTIFS NON COURANTS | | | | | |
| Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif | | | | | |
| Immobilisations incorporelles | | | | | 0 |
| Immobilisations corporelles | | | | | |
| Terrains | | | | | 0 |
| Bâtiments | | | | | 0 |
| Autres immobilisations corporelles | | 119,081,900 | 54,307,519 | 64,774,381 | 80,636,667 |
| Immobilisations en concession | | | | | |
| Immobilisations encours | | | | | |
| Immobilisations financières | | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 18,552,020 | | 18,552,020 | 18,552,020 |
| Impôts différés actif | | | | | |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | | 137,633,920 | 54,307,519 | 83,326,401 | 99,188,687 |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| Stocks et encours | | 375,625,010 | | 375,625,010 | 378,405,300 |
| Créances et emplois assimilés | | | | | |
| Clients | | | | | 0 |
| Autres débiteurs | | 13,600,500 | | 13,600,500 | 15,205,400 |
| Impôts et assimilés | | 356,240 | | 356,240 | 299,850 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| Disponibilités et assimilés | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | |
| Trésorerie | | 36,768,503 | | 36,768,503 | 40,663,374 |
| TOTAL ACTIF COURANT | | 426,350,253 | | 426,350,253 | 434,573,924 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 563,984,173 | 54,307,519 | 509,676,654 | 533,762,611 |

(جانب الخصوم)

PERIODE DU:

| BILAN (PASSIF) PREVISIONNEL | | | |
|---|---|---|---|
| LIBELLE | NOTE | N | N-1 |
| CAPITAUX PROPRES | | | |
| Capital émis | | 91,100,000 | 91,100,000 |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves - Réserves consolidés (1) | | | |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net - Résultat net du groupe (1) | | 3,243,031 | 2,156,715 |
| Autres capitaux propores - Report à nouveau | | 5,826,261 | 3,669,546 |
| **Part de la société consolidante (1)** | | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | | |
| TOTAL I | | 100,169,292 | 96,926,261 |
| PASSIFS NON-COURANTS | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 11,634,000 | 15,512,000 |
| **Impôts (différés et provisionnés)** | | | 0 |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | | |
| TOTAL II | | 11,634,000 | 15,512,000 |
| PASSIFS COURANTS: | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 6,050,200 | 5,998,050 |
| Impôts | | 15,720,060 | 17,250,600 |
| Autres dettes | | 375,202,600 | 387,605,100 |
| Trésorerie passif | | 900,502 | 10,470,600 |
| TOTAL III | | 397,873,362 | 421,324,350 |
| TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III) | | 509,676,654 | 533,762,611 |

## الملحق رقم (13): جدول حسابات النتائج التقديري لسنة 2020

Zone Industrielle Ouargla

TCR PREVISIONNEL 5 ANNEE DJ
PERIODE DU: Mmmuni 0

| COMPTE DE RESULTAT PRVISIONNEL | | | |
|---|---|---|---|
| LIBELLE | NOTE | N | N-1 |
| | | | |
| | | | |
| Ventes et produits annexes | | 57,444,088 | 52,700,998 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | 16,338,860 | 20,423,575 |
| Production immobilisée | | | |
| Subventions d'exploitation | | | |
| **I-PRODUCTION DE L'EXERCICE** | | 73,782,948 | 73,124,572.95 |
| Achats consommés | | -33,895,061 | -35,786,348 |
| Services extérieurs et autres consommations | | -5,198,475 | -3,762,721 |
| **II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE** | | -39,093,536 | -39,549,069 |
| **III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)** | | 34,689,412 | 33,575,504 |
| Charges de personnel | | -12,460,559 | -12,349,371 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | -974,406 | -965,711 |
| **IV-EXECDENT BRUT D'EXPLOITATION** | | 21,254,448 | 20,260,421 |
| Autres produits opérationnels | | | |
| Autres charges opérationnelles | | | 0 |
| Dotations aux mortissements, provisions et pertes de valeurs | | -15,862,286 | -15,862,286 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | | |
| **V- RESULTAT OPERATIONNEL** | | 5,392,162 | 4,398,135 |
| Produits financiers | | | |
| Charges financiers | | -1,124,620 | -1,405,775.00 |
| **IV-RESULTAT FINANCIER** | | | |
| **IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)** | | 5,392,162 | 4,398,135 |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | -1,024,511 | -835,646 |
| Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires | | | |
| **TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | 73,782,948 | 73,124,573 |
| **TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | -70,539,917 | -70,967,858 |
| **VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES** | | 3,243,031 | 2,156,715 |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | | |
| **IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE** | | | |
| **X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE** | | 3,243,031 | 2,156,715 |

## الملحق رقم(14): الميزانية التقديرية لسنة 2021(جانب الأصول)

PERIODE DU:

Mimouni

BILAN (ACTIF) PREVISIONNEL

| LIBELLE | NOTE | BRUT | AMO/PROV | NET | NET N-1 |
|---|---|---|---|---|---|
| ACTIFS NON COURANTS | | | | | |
| Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | | | | 0 |
| **Immobilisations corporelles** | | | | | |
| Terrains | | | | | 0 |
| Bâtiments | | | | | 0 |
| Autres immobilisations corporelles | | 119,081,900 | 70,169,805 | 48,912,095 | 64,774,381 |
| Immobilisations en concession | | | | | |
| **Immobilisations encours** | | | | | |
| **Immobilisations financières** | | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 18,552,020 | | 18,552,020 | 18,552,020 |
| Impôts différés actif | | | | | |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | | 137,633,920 | 70,169,805 | 67,464,115 | 83,326,401 |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| **Stocks et encours** | | 377,581,050 | | 377,581,050 | 375,625,010 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | | |
| Clients | | | | | 0 |
| Autres débiteurs | | 14,002,150 | | 14,002,150 | 13,600,500 |
| Impôts et assimilés | | 398,544 | | 398,544 | 356,240 |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | |
| Trésorerie | | 39,003,292 | | 39,003,292 | 36,768,503 |
| TOTAL ACTIF COURANT | | 430,985,036 | | 430,985,036 | 426,350,253 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 568,618,956 | 70,169,805 | 498,449,151 | 509,676,654 |

(جانب الخصوم)

Zone Industrielle Ouargla

BILAN PREVISIONNEL 2ème ANNEE
PERIODE DU:

| BILAN (PASSIF) PREVISIONNEL | | | |
|---|---|---|---|
| LIBELLE | NOTE | N | N-1 |
| | | | |
| | | | |
| CAPITAUX PROPRES | | | |
| Capital émis | | 91,100,000 | 91,100,000 |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves - Réserves consolidés (1) | | | |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net - Résultat net du groupe (1) | | 3,968,034 | 3,243,031 |
| Autres capitaux propores - Report à nouveau | | 9,069,292 | 5,826,261 |
| **Part de la société consolidante (1)** | | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | | |
| TOTAL I | | 104,137,326 | 100,169,292 |
| PASSIFS NON-COURANTS | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 7,756,000 | 11,634,000 |
| **Impôts (différés et provisionnés)** | | | 0 |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | | |
| TOTAL II | | 7,756,000 | 11,634,000 |
| PASSIFS COURANTS: | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 5,985,050 | 6,050,200 |
| Impôts | | 12,365,020 | 15,720,060 |
| Autres dettes | | 367,200,510 | 375,202,600 |
| Trésorerie passif | | 1,005,245 | 900,502 |
| TOTAL III | | 386,555,825 | 397,873,362 |
| TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III) | | 498,449,151 | 509,676,654 |

## الملحق رقم (15): جدول حسابات النتائج التقديري لسنة 2021

Zone Industrielle Ouargla

PERIODE DU: 0

| COMPTE DE RESULTAT PRVISIONNEL | | | |
|---|---|---|---|
| LIBELLE | NOTE | N | N-1 |
| | | | |
| Ventes et produits annexes | | 62,614,056 | 57,444,088 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | 13,071,088 | 16,338,860 |
| Production immobilisée | | | |
| Subventions d'exploitation | | | |
| I-PRODUCTION DE L'EXERCICE | | 75,685,144 | 73,782,947.77 |
| Achats consommés | | -34,768,908 | -33,895,061 |
| Services extérieurs et autres consommations | | -5,332,497 | -5,198,475 |
| II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE | | -40,101,405 | -39,093,536 |
| III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II) | | 35,583,739 | 34,689,412 |
| Charges de personnel | | -12,781,804 | -12,460,559 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | -999,527 | -974,406 |
| IV-EXECDENT BRUT D'EXPLOITATION | | 21,802,408 | 21,254,448 |
| Autres produits opérationnels | | | |
| Autres charges opérationnelles | | | 0 |
| Dotations aux mortissements, provisions et pertes de valeurs | | -15,862,286 | -15,862,286 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | | |
| V- RESULTAT OPERATIONNEL | | 5,940,122 | 5,392,162 |
| Produits financiers | | | |
| Charges financiers | | -843,465 | -1,124,620.00 |
| IV-RESULTAT FINANCIER | | | |
| IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI) | | 5,940,122 | 5,392,162 |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | -1,128,623 | -1,024,511 |
| Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires | | | |
| TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 75,685,144 | 73,782,948 |
| TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES | | -71,717,110 | -70,539,917 |
| VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 3,968,034 | 3,243,031 |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | | |
| IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE | | | |
| X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE | | 3,968,034 | 3,243,031 |

## الملحق رقم(16): الميزانية التقديرية لسنة 2022(جانب الأصول)

PERIODE DU:

### BILAN (ACTIF) PREVISIONNEL

| LIBELLE | NOTE | BRUT | AMO/PROV | NET | NE |
|---|---|---|---|---|---|
| | | | | | |
| | | | | | |
| ACTIFS NON COURANTS | | | | | |
| Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif | | | | | |
| **Immobilisations incorporelles** | | | | | |
| **Immobilisations corporelles** | | | | | |
| Terrains | | | | | |
| Bâtiments | | | | | |
| Autres immobilisations corporelles | | 119,081,900 | 86,032,091 | 33,049,809 | 4 |
| Immobilisations en concession | | | | | |
| **Immobilisations encours** | | | | | |
| **Immobilisations financières** | | | | | |
| Titres mis en équivalence | | | | | |
| Autres participations et créances rattachées | | | | | |
| Autres titres immobilisés | | | | | |
| Prêts et autres actifs financiers non courants | | 18,552,020 | | 18,552,020 | 1 |
| Impôts différés actif | | | | | |
| TOTAL ACTIF NON COURANT | | 137,633,920 | 86,032,091 | 51,601,829 | 6 |
| ACTIF COURANT | | | | | |
| **Stocks et encours** | | 378,554,510 | | 378,554,510 | 37 |
| **Créances et emplois assimilés** | | | | | |
| Clients | | | | | |
| Autres débiteurs | | 13,984,540 | | 13,984,540 | 1 |
| Impôts et assimilés | | 402,250 | | 402,250 | |
| Autres créances et emplois assimilés | | | | | |
| **Disponibilités et assimilés** | | | | | |
| Placements et autres actifs financiers courants | | | | | |
| Trésorerie | | 42,930,906 | | 42,930,906 | 3 |
| TOTAL ACTIF COURANT | | 435,872,206 | | 435,872,206 | 43 |
| TOTAL GENERAL ACTIF | | 573,506,126 | 86,032,091 | 487,474,035 | 49 |

(جانب الخصوم)

PERIODE DU:

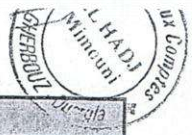

| BILAN (PASSIF) PREVISIONNEL | | | |
|---|---|---|---|
| LIBELLE | NOTE | N | N-1 |
| CAPITAUX PROPRES | | | |
| Capital émis | | 91,100,000 | 91,100,000 |
| Capital non appelé | | | |
| Primes et réserves - Réserves consolidés (1) | | | |
| Ecart de réévaluation | | | |
| Ecart d'équivalence (1) | | | |
| Résultat net - Résultat net du groupe (1) | | 4,954,103 | 3,968,034 |
| Autres capitaux propores - Report à nouveau | | 13,037,326 | 9,069,292 |
| **Part de la société consolidante (1)** | | | |
| **Part des minoritaires (1)** | | | |
| TOTAL I | | 109,091,429 | 104,137,326 |
| PASSIFS NON-COURANTS | | | |
| Emprunts et dettes financières | | 3,878,000 | 7,756,000 |
| **Impôts (différés et provisionnés)** | | | |
| Autres dettes non courantes | | | |
| Provisions et produits constatés d'avance | | | |
| TOTAL II | | 3,878,000 | 7,756,000 |
| PASSIFS COURANTS: | | | |
| Fournisseurs et comptes rattachés | | 5,869,455 | 5,985,050 |
| Impôts | | 11,542,501 | 12,365,020 |
| Autres dettes | | 355,842,050 | 367,200,510 |
| Trésorerie passif | | 1,250,600 | 1,005,245 |
| TOTAL III | | 374,504,606 | 386,555,825 |
| TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III) | | 487,474,035 | 498,449,151 |

## الملحق رقم(17): جدول حسابات النتائج لسنة 2022

Zone Industrielle Ouargla

PERIODE DU

| COMPTE DE RESULTAT PRVISIONNEL | | | |
|---|---|---|---|
| LIBELLE | NOTE | N | N-1 |
| | | | |
| | | | |
| Ventes et produits annexes | | 68,249,321 | 62,614,05 |
| Variation stocks produits finis et en cours | | 10,456,870 | 13,071,08 |
| Production immobilisée | | | |
| Subventions d'exploitation | | | |
| I-PRODUCTION DE L'EXERCICE | | 78,706,191 | 75,685,143.6 |
| Achats consommés | | -36,156,743 | -34,768,90 |
| Services extérieurs et autres consommations | | -5,545,349 | -5,332,49 |
| II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE | | -41,702,092 | -40,101,40 |
| III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II) | | 37,004,099 | 35,583,73 |
| Charges de personnel | | -13,292,002 | -12,781,80 |
| Impôts, taxes et versements assimilés | | -1,039,424 | -999,52 |
| IV-EXECDENT BRUT D'EXPLOITATION | | 22,672,673 | 21,802,40 |
| Autres produits opérationnels | | | |
| Autres charges opérationnelles | | | |
| Dotations aux mortissements, provisions et pertes de valeurs | | -15,862,286 | -15,862,28 |
| Reprise sur pertes de valeur et provisions | | | |
| V- RESULTAT OPERATIONNEL | | 6,810,387 | 5,940,12 |
| Produits financiers | | | |
| Charges financiers | | -562,310 | -843,465.0 |
| IV-RESULTAT FINANCIER | | | |
| IV-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI) | | 6,810,387 | 5,940,12 |
| Impôts exigibles sur résultats ordinaires | | -1,293,973 | -1,128,62 |
| Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires | | | |
| TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 78,706,191 | 75,685,14 |
| TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES | | -73,752,088 | -71,717,11 |
| VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES | | 4,954,103 | 3,968,03 |
| Eléments extraordinaires (produits) (à préciser) | | | |
| Eléments extraordinaires (charges) (à préciser) | | | |
| IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE | | | |
| X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE | | 4,954,103 | 3,968,03 |

# الفهرس

الاهداء.....III
لاهداء.....IV
شكر و تقدير.....V
ملخص الدراسة.....VI
قائمة المحتويات.....VII
قائمة الجداول.....VIII
قائمة الاشكال البيانية.....IX
قائمة الاختصارات و الرموز.....X
قائمة الملاحق.....XI
مقدمة.....أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والدراسات السابقة
تمهيد:.....2
المبحث الأول: الأدبيات النظرية حول البنوك التجارية.....3
المطلب الأول: ماهية البنوك التجارية.....3
الفرع الأول:مفهوم البنوك التجارية.....3
الفرع الثاني: أهمية البنوك التجارية:.....4
الفرع الثالث: وظائف البنوك التجارية.....5
الفرع الرابع: أنواع البنوك.....10
المطلب الثاني: تنظيم البنوك التجارية.....12
الفرع الأول: الهيكل التنظيمي لبنك تجاري.....12
الفرع الثاني:موارد واستخدامات البنوك التجارية.....13
المطلب الثالث: ماهية التمويل.....18
الفرع الأول: تعريف التمويل.....18
الفرع الثاني: أهمية التمويل.....19
الفرع الثالث: أنواع التمويل.....19
الفرع الرابع: مخاطر وضمانات التمويل.....22

المبحث الثاني: الأدبيات التطبيقية..... 25
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة.....25
الفرع الاول: الدراسات الوطنية.....25
الفرع الثاني: الدراسات الدولية.....26
المطلب الثاني: مناقشة الدراسات السابقة.....28
الفرع الاول:اوجه التشابه.....28
الفرع الثاني: اوجه الاختلاف.....29
خلاصة الفصل ..... 28
الفصل الثاني: الدراسة الميدانية
تمهيد..... 31
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستعملة..... 32
المطلب الأول: الطريقة المستعملة في الدراسة.....32
الفرع الأول: مجتمع الدراسة ..... 32
الفرع الثاني:عينة الدراسة..... 33
الفرع الثالث: طريقة الدراسة ..... 33
المطلب الثاني: أدوات الدراسة.....33
الفرع الأول: تقديم المقابلة ومحتواها ..... 33
الفرع الثاني: جمع الوثائق والبيانات الإحصائية..... 36
المبحث الثاني:عرض وتحليل نتائج الدراسة..... 36
المطلب الأول: عملية تسيير الخدمات البنكية BNAو BEAورقلة .....35
الفرع الأول: عرض الخدمات المصرفية المقدمة من البنكينBNAو BEA..... 36
الفرع الثاني: طرق التمويل المقدمة من بنكBNAو BEA ..... 36
المطلب الثاني: مساهمة BNAو BEA في تمويل قطاع البناء والأشغال العمومية.....38
الفرع الأول: واقع تطور منح القروض في BNAوBEA ورقلة ..... 38
–الفرع الثاني: إجراءات منح القروض في البنكينBEAوBNA..... 40

الفرع الثالث: دراسة مقارنة بين بنكيBNAوBEAورقلة..... 54
-خلاصة الفصل..... ..... 55
الخاتمة ..... 55
المراجع ..... 55
الملاحق ..... 55
الفهرس ..... 55